

توصلت رئاسة مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من 12 يونيو إلى غاية يوم الثلاثاء 19 يونيو 2018 بالأسئلة التالية:

- عدد الأسئلة الشفهية: 6 أسئلة؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 50 سؤالا.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة المرتبطة بالموضوع الأول، موضوع إتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعندنا في البرنامج 8 أسئلة، أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم عن تقييم الحكومة لاتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع عدد من الدول، وعن العمل الحكومي من أجل:

- أولا، استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الاتفاقيات؛

- ثانيا، من أجل حماية المقاولات الصغرى والمتوسطة من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات، وأيضا الآثار السلبية لها على الميزان التجاري المغربي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل ضبط الميزان التجاري ودعم تنافسية المقاولات المغربية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

محضر الجلسة رقم 166

التاريخ: الثلاثاء 5 شوال 1439هـ (19 يونيو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات ودقيقتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين:

الموضوع الأول: "اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة"؛

الموضوع الثاني: "السياسة العامة المتعلقة بتثمين اللغات والتعبيرات الثقافية والوطنية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين:

- الأول، يتعلق باتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري

وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالسياسة العامة المتعلقة بتثمين اللغات

والتعبيرات الثقافية والوطنية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة،

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع على المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

التجارين، إعطاء دينامية جديدة للاستثمارات الخارجية للمملكة والنهوض بالنسيج الاقتصادي الوطني وتحسين تنافسيته، ما هو أثر هذه الاتفاقيات على الميزان التجاري الوطني وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبنت بلادنا النهج الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة الانفتاح الاقتصادي المغربي على الاقتصاد العالمي حوالي 80%، وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا.

ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي إبرام عدة اتفاقيات للتبادل الحر كان آخرها اتفاقية "كيغالي" التي ستشكل البنية الأخيرة للاندماج الإفريقي للاقتصاد الوطني.

هذا الزخم من الاتفاقيات فتح باب اقتصادنا أمام سوق واسعة، إلا أن الواقع يبين أن بلادنا لم تستثمر كثيرا الإمكانيات الهائلة التي تتيحها هذه الاتفاقيات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نلاحظ أن آثار هذه الاتفاقيات كان ولا يزال محدودا على تنمية وتنافسية المقاولات، وذلك بسبب الارتجالية التي طبعت المفاوضات وغياب دراسات إستشرافية حول أثر الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبنوي دائم على مستوى الميزان التجاري، حيث تفاقم العجز التجاري إلى أكثر من 200 مليار درهم أي حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام.

كما أن الحكومة لم تباشر عملية تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد الشروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نتج عنه صعوبة ولوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فتحتها هذه الاتفاقيات بسبب خلق حواجز غير جمركية، وهو ما دفع الحكومة بعد إثارة فريقنا بمجلس المستشارين لإشكاليات كإكتساح منتج الألبسة التركية للسوق المغربي إلى تفعيل تدبير وقائي محدد في سنة لإعطاء متنفس لقطاع النسيج الوطني، وهو إجراء احترازي واستشرافي تتأسف تعيينه في باقي اتفاقيات التبادل الحر.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم عن تأثير وتقييم اتفاقيات التبادل الحر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا وعلى الميزان التجاري وتنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

تلتزم بلادنا منذ عدة سنوات مع العديد من الشركاء باتفاقيات التبادل الحر في إطار سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي والتجاري، ونعتبر أن الوقت قد حان لإنجاز تقييم موضوعي لهذه الاتفاقيات قصد الوقوف على عناصر القوة ومكامن الضعف.

وعليه، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هو تقييمكم لهذه الاتفاقيات؟ وما هي التدابير التي تتخذونها لتفادي انعكاساتها سلبا على النسيج الاقتصادي والمقاولاتي وعلى المنتج الوطني؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الهدف من إبرام اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب وشركائه

يتطلب توفر المغرب على رؤية شمولية ومندمجة فيما يخص القيادة والحكمة، النظر إلى الشق المؤسساتي لمواجهة الاختلال الهيكلي للميزان التجاري، اعتماد مقارنة إدماجية فيما يخص المفاوضات لتشكيل فريق من مفاوضين بقيادة رئيس مفاوض دائم؛

• ثانيا، اختيار شركاء بأولية عبر فضاءات وجهات ومناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي، مثل إفريقيا ودول سوق الخليج العربي والدول الصاعدة كالصين وكوريا الجنوبية؛

• ثالثا، تعزيز وتقوية قدرات البيقظة والاستشراف فيما يخص سياسة التجارة الخارجية؛

• رابعا، تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسساتي والتنظيمي للتجارة الخارجية من خلال ملاءمة الترسانة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية وتبسيط مساطر التصدير.

وبناء على ما سبق، فإننا نسائلك، السيد الرئيس، عن الوعاء المؤسساتي الأمثل لقطاع التجارة الخارجية من أجل قيادة مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر، هل يجب إدراجه مع قطاع الصناعة أم أن موقعه الطبيعي مع وزارة الخارجية والتعاون، ضمانا لبلورة رؤية شمولية متجانسة مع الامتدادات الترابية المتمثلة في سفاراتها عبر العالم.

في الأخير، نقتراح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لقيادة وتبعية وتقييم اتفاقيات التبادل الحر. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذا يمكن توافي الرئاسة بنص المداخلة باش زيدها في الرصيد الوثائقي، السي عمر. الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل المحترم.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

في ظل سياق يتسم بضعف تنافسية الاقتصاد الوطني جراء السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة، منذ أن طبق المغرب برنامج التقويم الهيكلي سنة 83 على مدى 10 سنوات بنتائج الكارثية، وفي ظل وضعية دولية طبعها أزمة اقتصادية عالمية كادت أن تعصف باقتصاديات الدول العظمى التي عملت من أجل التخفيف من الأزمة على تصدير تداعياتها إلى الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو، في ظل هذا السياق عمدت الدولة المغربية إلى خوض غمار التجارة الحرة بالتوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر مع 56 دولة، منها طبعا دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وتركيا وغيرها، وفق سياسة تروم الاندماج في الاقتصاد العالمي وتمكين الشركات المغربية من الولوج إلى الأسواق الدولية.

وبالمناسبة، فإن الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بهذا الاتفاق، وخاصة قطاع النسيج، يطالبون بمراجعة بنود اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حماية لتنافسية المقاول الوطنية.

إضافة لقطاع النسيج، تسببت اتفاقية التبادل الحر في اندثار قطاعات برمتها، والتي كانت تنشط داخل السوق الداخلي وما ترتب عنه من تحطيم قيم وفرص الشغل والثروة.

السيد رئيس الحكومة،

تشكل هذه الجلسة فرصة لكي نقف وقفة تأمل لإعادة قراءة الاقتصاد الوطني في شقه المتعلق بالتجارة الخارجية بكل موضوعية بإيجابياتها ونواقصها، وخصوصا نحن مدعوون ومعينون بخطاب صاحب الجلالة لتعميق التفكير في نموذج تنموي دامج وضمن للعدالة الفتوية والمجالية والاجتماعية والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المبتغى نقتراح بعض المداخل للتفكير:

- أولا، ترشيد اتفاقيات التبادل الحر: من خلال تحسين الالتقائية ما بين السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتحقيق التجانس ما بين السياسات القطاعية لثمين وتنويع العرض التصديري الإنتاجي؛

- ثانيا، العمل على تقنين وضبط تدفقات أحسن للواردات عبر إرساء قواعد معيارية مع تعزيز ترسانة قانونية لمراقبة الجودة ومطابقة المعايير، حماية للممارسات الاحتياالية، باعتبارها إحدى أهم مظهرات القطاع غير المنظم الذي يخرق الاقتصاد الوطني؛

- ثالثا، تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال: على سبيل المثال تعزيز منظومة العدالة ومكافحة الفساد والولوج إلى التمويل، خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والصاعدة، مع تحسين المرونة على مستوى علاقات أطراف الشغل.

وهنا تساءل، ماذا عن أسباب التأخير في تفعيل مشروع ميثاق الاستثمار الجديد الذي استشرطنا خطوطه العريضة، والذي ركز على القطاع الصناعي بصفة خاصة، بدل أن يشمل "الفعل الاستثمائي" بصفة عامة؟

إذ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الساحة الوطنية والدولية متغيرات جذرية، تشهد بعض القطاعات طفرة نوعية مسجلة إنجازات غير مسبوقة على مستوى التصدير، منها قطاع السيارات والطيران، لم تعرف قطاعات أخرى نفس المواكبة ونفس الآليات التأهيلية مع العلم أن لها من المؤهلات ما يجعلها تساهم بشكل هام في دينامية التصدير والتشغيل والاستثمار؛

- رابعا يتعين في نظرنا إقرار 4 مرتكزات:

• أولا، عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر، الأمر الذي

بكيفية عميقة بسبب إغراق السوق الداخلية بسلع خارجية مدعمة، مما ساهم في تعميق البطالة البنوية والهشاشة بفعل إغلاق الوحدات الإنتاجية (5000 مقالة أعلنت إفلاسها السيد رئيس الحكومة) والتسريحات الجماعية، وتفاقت المديونية بذريعة تمويل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، التقاعد والمقاومة... إلخ، والإجماع على القدرة الشرائية وما لهذه الإصلاحات المفروضة من طرف الممولين من آثار كارثية على التماسك الاجتماعي.

نحن، إذن، أمام غياب رؤية سياسية، وبالتالي سياسة فعالة لتأهيل الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام التحديات المطروحة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر بأن لا مناص من مراجعة النموذج الاقتصادي والتنموي بإقرار نموذج يراهن على التصنيع، السيد رئيس الحكومة، وتنوع الاقتصاد وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، نموذج قادر على خلق مناصب الشغل اللائق وخلق الثروة وتديريها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، ويقلص الهوة بين الطبقات الاجتماعية، ويحافظ على مكانة الطبقات الوسطى والتوازن الاجتماعي، نموذج منبثق من مشروع مجتمعي تحمكه رؤية شمولية تنموية، ترجع إلى الدولة التحكم في قرارها المالي، تدمج القطاع غير المهيكل عن طريق توسيع الحماية الاجتماعية بدل سياسة تقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الإستراتيجية، وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، أرا ذلك المداخلة زريدها للوثائق.

آخر متدخل في هذا المحور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد رئيس الحكومة.

نسألكم حول انعكاسات اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

إذن تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

وبالرجوع إلى النتائج المحيية للآمال لهذه الاتفاقيات، نتساءل اليوم، ومعنا العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين: هل كان إبرام اتفاقيات التبادل الحر خيارا حرا أم قرارا أملتته إكراهات مالية والتزامات المغرب الجيو إستراتيجية؟

هل قام المغرب بتأهيل اقتصاده قبل اعتماد هذه الاتفاقيات مع دول عظمى واتحادات قوية؟

ماذا جنى المغرب اقتصاديا واجتماعيا من هذه الاتفاقيات؟

السيد الرئيس الحكومة،

علاوة على التعيم التام عن الرأي العام والسلطة التشريعية حول مجريات الاتفاقيات وما شكله من إنكار للديمقراطية، فالشراكة المتقدمة على غرار اتفاقيات التبادل الحر لم تنبئ على وضع متكافئ بين الطرفين، بل أسست على منطق عدم التوازن، استأثر فيها شركاؤنا بحصة الأسد، إذ لم يوفق مفاوضونا التقنوقراطيون من التأثير في موازين القوى التي لم تكن في صالحنا.

فالانفاقية الفلاحية مع أوروبا الموقعة حسب نظام الاستثناء هي في الواقع ترسانة هائلة من الإجراءات الجمائية الجمركية وغير الجمركية، الجودة، الحصص... إلخ، تحد من ولوج المنتجات الفلاحية المغربية لأسواق الدول الشريكة لمنتجنا كالمطاطم والحوامض، علما أن قطاعنا الفلاحي المرتبط بالتساقطات المطرية أساسا يعاني من إشكالات حمة مرتبطة بالماء والعقار والاستغلالات الكبيرة والصغيرة واستعمال وسائل الإنتاج والتمثين والتسويق... إلخ.

ويمكن أن نجزم بنفس الخلاصة بالنسبة لاتفاق التبادل الحر مع أمريكا التي أبرمت تحديدا لاعتبارات تخدم الأجندة السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وطبعا لم يكن المغرب قادرا على الاستفادة من منافعتها الافتراضية عكس الولايات المتحدة التي رفعت صادراتها 3 مرات في الوقت الذي تضاعف مجزنا 3 مرات.

وبغض النظر عن الأسس الإيديولوجية التي تدعم طفرة التبادل الحر التي تعرفها هذه المرحلة من النيوليبرالية فمن المستفيد، وبالأحرى من الراجح بمنطق راجح - راجح؟ لقد استفحل العجز التجاري للمغرب متجاوزا 200 مليار درهم، ثلثها أي 64 مليار من المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر الموقعة، وبذلك تضاعف 4 مرات في ظرف 10 سنين، حيث ظلت الواردات في ارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع الفاتورة الطاقية وما إلى ذلك.

كما طالت التأثيرات الوخيمة كذلك تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج الاقتصادي والتي تعيش صعوبات كبيرة في صراعها من أجل البقاء، بسبب عدم قدرة غالبيتها على مواكبة التطورات التكنولوجية ومعايير ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة الهادفة إلى تحسين تطوير أداؤها، وتضررت القطاعات الإنتاجية الهشة أصلا

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

في البداية، بطبيعة الحال دائما أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين وأيضا الفرق على تفضلهم بطرح هذا الموضوع الخاص باتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري، وأثرها على تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو كما يعلم الجميع موضوع ذو أهمية خاصة، اعتبارا لتأثيره المباشر على تطور الاقتصاد الوطني، وتأثيره المباشر على الاستثمارات الخارجية، تأثيره المباشر على توازنات الاقتصاد الوطني.

وكما لا يخفى عليكم، اتفاقيات التبادل الحر داخلة في توجه عام بدأه المغرب منذ عقود من الزمن، هذا ما شئى شي حاجة خاصة بهذه الحكومة وإنما هو توجه دولة، وهذا التوجه بدأ كما قال أحد السادة المستشارين المحترمين، بدأ منذ الانخراط المبكر لبلادنا في النظام التجاري متعدد الأطراف، وخصوصا بالانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية¹ "GATT" 1987، مما جعل بلادنا من البلدان المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، والتي هي تحول محوري في التجارة العالمية.

وأظن بأنه هذا خيار صائب اتخذته بلادنا لأنها كانت سبابة إلى الانخراط في هذه التحولات، وباش نعرفو بأن كايين فرق كبير بين ذلك الشئ اللي دارت بلادنا، وخا احنا ما شئى مسؤولين عليه، احنا كنا في المعارضة بالمناسبة أو حتى قبل المشاركة بالبرلمان، ولكن باش نعرفو القيمة نشوفو اللي انضموا لهاذ المسار ديال الانفتاح ديال التجارة العالمية واللي ما انضموش لها وقيمو هاذيك الاقتصاديات وقيمو هاذو ونعرفو الفرق، من تم غادي نعرفو أشنو ربحنا وأشنو خسرنا، لا يمكن أن نقارن هكذا في الفضاء، كايين ما يسمى بالتاريخ الذي لم يقع، لو لم ينخرط المغرب مبكرا بطريقة إرادية، حتى واحد ما فرض عليه، بطريقة إرادية، لأن منذ بداية الاستقلال والمغرب عندو الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، ابتدع التعددية السياسية، التعددية السياسية متى بدأها المغرب؟ بعد الاستقلال مباشرة وانخرط فيها بطريقة إرادية، كان من الممكن يختار نظام الحزب الواحد، كما اختارته دول أخرى، وتبين أن المغرب على الرغم من صعوبة هذا الاختيار، على الرغم من صعوبته، على الرغم من مشاكله، ولكن كان هو الاختيار الصائب، واليوم بعد 60 سنة نجني إيجابياته فيما الذين انخرطوا في السياسة المنغلقة، في نظام الحزب الواحد، يجدون صعوبات في التحول إلى التعددية السياسية.

نفس الشئ على مستوى الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي راه شئ واحد، فلسفة واحدة، توجه واحد، المغرب أيضا منذ بداية الاستقلال اختار الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي المعقلن، الانفتاح الاقتصادي لمصلحة الوطن، الانفتاح

¹ General Agreement on Tariffs and Trade (accord général sur les tarifs douaniers et le commerce).

الاقتصادي مع الاحتياطات، هاذ الشئ كلشي ضروري، ولكن الانفتاح الاقتصادي هذا توجه اختاره المغرب، واليوم تيجني الثار ديالو الإيجابية، وغادي نبرهن على ذلك الشئ دابا، تيجني الثار ديالو الإيجابية فيما دول أخرى اختارت الانغلاق الاقتصادي تريد أن تخرج وتجد صعوبات في الخروج من نظامها الاقتصادي المغلق، وقارنوا بين بلدنا وبين البلدان التي اختارت المسار الآخر.

إذن المغرب اختار هذا التوجه منذ ذلك الحين وامشى فيه، مع التطورات التي شهدتها ثم بعد ذلك خلال العقد الماضي تطورت الوضعية إلى أن المغرب اختار إبرام عدد من اتفاقيات التبادل الحر سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، نذكر منها على وجه الخصوص اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية التبادل الحر المبرم مع تركيا، اتفاقية التبادل الحر ما يسمى باتفاقية أكدير مع بعض الدول العربية. وهاذ اتفاقيات التبادل الحر باش تقيموها دائما يجب أن نرجع إلى أهدافها المسطرة في دياجة هذه الاتفاقيات.

وبالمناسبة، هاذ الاتفاقيات صودق عليها، اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة صودق عليها في البرلمان، وأنا كنت برلماني آنذاك، كنت في الطرف الآخر، وآنذاك كنا احنا كفريق صوتنا بالامتناع ليس لأننا نرفض خيار اتفاقية التبادل الحر عموما، ولكن صوتنا بامتناع مطالبة بمزيد من الإجراءات لتقوية نسيج الاقتصاد الوطني وللتحسب وللوقاية من أي سلبيات يمكن أن تقع.

ما هي أهداف اتفاقيات التبادل الحر، والتي من الضروري دائما أن نستعرضها باش تقيمو واش وصلنا جزء منها قليل أو كثير؟ يمكن تلخيص الأهداف المشتركة أو الخاصة بكل اتفاقية لهاذ اتفاقيات التبادل الحر فيما يلي:

- أول هدف هو دعم الحوار السياسي مع هؤلاء الشركاء الاقتصاديين وتعزيز التعاون والشراكة الإستراتيجية، هذا أول هدف يوقع، معناه ماشي هدف تجاري محض أو هدف اقتصادي محض، إنما هو جزء من عدد من الأهداف.

- الهدف الثاني واللي مهم تعزيز المجهودات الوطنية لملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، راه الانفتاح هو اللي كيجمكن الإنسان باش يكون في مستوى التطور العالمي، الانغلاق دائما كيخليه دائما غادي شوية بشوية لأن ما كايينش التنافس، التنافس هو أقوى عامل من عوامل تقوية قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة عالميا، بمعنى إذا درت واحد الاقتصاد منغلقة المقاول الوطنية عندها السوق ديالها مضمون، كنتنج كتبيع لهاذوك أسمو، ولكن إمتى غادي تتقوى هذه المقاول؟ حتى تكون في تنافسية مع المقاولات الدولية، تتنوض وتطيح وتتضرر تطور الأدوات ديالها والآليات ديالها التدييرية الإستراتيجية والموارد البشرية تطورها أكثر... إلخ.

الوزارة المعنية باستمرار لمتابعة التطورات وتقييم تأثيرات اتفاقيات التبادل الحر، ولكن أيضا بعض المؤسسات الوطنية أيضا بتنسيق مع الإدارة، مثلا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قام بدراسة في 2013، ونشرت في 2015 لتقييم آثار اتفاقية التبادل الحر، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية أيضا قام بدراسة منشورة، هاذ الشيء كامل دراسات راه منشورة، بمعنى ما نقولوش بأن راه ما كاينش تقييم، هناك تقييمات منتظمة وهناك محاولات للسياسات العمومية لتعديل الكفة والتوجيه والاستدراك وإدخال الإجراءات عندما يتبين أن هناك نقص أو هناك قصور أو هناك عجز على مستوى معين.

الحصيلة الإجمالية للمبادلات التجارية للمغرب، أشنو هي الحصيلة الإجمالية للتأثير في اتفاقيات التبادل الحر وباش غادي نعرفوها؟ غادي نعرفوها نقولو اليوم أشنو هي الوضعية ديال المبادلات التجارية الوطنية، وفي 2006-2007 فاش وقعا آخر اتفاقية للتبادل الحر اللي مع الولايات المتحدة أشنو كانت؟ إذا قارنا غير بأرقام بسيطة غادي تبان لنا النتيجة الواضحة.

فيما يخص المبادلات التجارية، يمكن أن أقول أنه اليوم بالمقارنة مع انطلاق اتفاقيات التبادل الحر، هناك تحسن ملحوظ في الحصيلة الإجمالية للتجارة الخارجية، وهذا يشمل 2 مراحل، يمكن تقسيم هذه الوضعية التجارية لبلادنا لمرحلتين، صحيح في المرحلة الأولى بعد مباشرة تنفيذ هذه الاتفاقيات كان هناك تدهور في بعض المؤشرات ديال التجارة الخارجية، وعرف الميزان التجاري عجز بلغ 24% من الناتج الداخلي الخام في 2011-2012، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل ماشي فقط إلى اتفاقية التبادل الحر وإن كانت اتفاقية التبادل الحر عندها عامل من العوامل، ولكن مباشرة بعدها عرفت مؤشرات التجارة الخارجية تحسنا كبيرا، وتراجع عجز الميزان التجاري ليستقر في حدود 18% من الناتج الداخلي الخام، كما ارتفع سنة 2017.

كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 56%، هذه القضية راه مهمة ما خاصناش نحسبو بالأرقام المجملية (la valeur absolue) اشحال صدرنا، لا، خاصنا نديرو نسبة التغطية، لأن إذا زادت الصادرات راه زادت الواردات، كيزيدوا بجوج، والفرق بينهم مادام كيزيدوا بجوج راه كيزيد الفرق، ولكن هاذك الزيادة ديال الفرق في أي منحى باش كنعرفوه نسبة تغطية الصادرات للواردات، هذيك نسبة التغطية تحسنت.

بجيت أنا تقرا عليكم الأرقام 2007 كانت 48%، وبقيت 48، 43، 50، 49، 48 اليوم 2017 ولات 56%، يعني النسبة ديال الصادرات للواردات تحسنت لصالح بلادنا على العموم.

من 2007 لليوم تحسنت بـ 8 نقط، وغير من 2014 لليوم تحسن، غير من 2014 لليوم تحسن، إذا استطعنا نحسنوه بنصف نقطة سنويا تدريجيا ما يمكنش نحسنوه مرة واحدة طبيعي، ولكن إذا حسناه نصف نقطة،

فإذلك التنافسية عالميا إما هو قوة للمقاولة وليس ضعف، صحيح أنه دائما تتكون مقاولات تطيح فهاذيك المنافسة، ولكن مقاولات أخرى تتقوى مع مرور الوقت، ذاك الشيء اعلاش اليوم في علاقات المغرب مع إفريقيا يمكن للمقاولة المغربية أن تذهب وتنافس عالميا في إفريقيا، تنافس الشركات ديال الدول الكبرى في إفريقيا، لماذا؟ لأنها تدرت من خلال اقتصاد مفتوح فيه التنافسية، مجال المنظمات، المنظمات مثلا إذا فيها الديمقراطية اللي كيطلعوا أجود العناصر لأن كين التنافسية، إذا ما كاينش التنافسية وكين واحد النظام مغلق كيطلعوا الناس غير بدون تنافس، كيطلع أي واحد، الدول نفس الشيء، المقاولات نفس الشيء، التنافسية لا تأتي إلا بجير.

إذن هذا هو الهدف الثاني، هو تعزيز جهود الوطن لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، خاصة بالنسبة للإستثمار الخارجي المباشر، وهذا لا يمكن أن يكون إلا في جو تنافسي؛ ثالثا، قلت تعزيز مجهودات ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؛

رابعا، إنعاش الصادرات المغربية نحو الخارج؛

خامسا، دعم التنمية بالمغرب وتحسين مستوى عيش المواطن؛

سادسا، إرساء تدريجي لمنطقة تبادل حر مع الشركاء تتضمن على الخصوص إلغاء القيود الكمية أو النوعية عن تنقل السلع والخدمات. إذن هناك عدد من الأهداف، وإذا أردنا أن نقيم خاصنا نقيم على حسب هذه الأهداف اللي سطرتها هاد اتفاقيات التبادل الحر عموما في دياجتها.

ومن الناحية المنطقية، فإن أي تقييم موضوعي لخصيلة سياسة الانفتاح التي تجسدت في توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر ينبغي أن تستحضر كل هذه الأهداف في شموليتها، بحيث لا ينبغي النظر إلى هذه الاتفاقيات من الزاوية التقنية والمحاسبية فقط، وإنما يجب اعتبارها كقرص يجب تميمها، ويجب استثمارها على وجه أفضل لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة المقاولة الوطنية في اتجاه تعزيز التنافسية.

أولا، تقييم اتفاقيات التبادل الحر من حيث أثرها على الميزان التجاري الوطني وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة:

اقتناعا من بلادنا بأهمية تقييم اتفاقيات التبادل الحر لقياس أثرها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل خاص قامت الحكومات المتعاقبة - وأنا أزن كلاهما - قامت الحكومات المتعاقبة، إلى جانب عدد من المؤسسات الوطنية، بإجراز عدة دراسات حول خصيلة اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مختلف شركائنا التجاريين، غير باش نطمأنو راه كين تقييمات منتظمة ومستمرة، ومستوى هذه التقييمات كتختلف، مثلا مع الولايات المتحدة عندنا لجنة مشتركة لتقييم اتفاقية التبادل الحر تجتمع سنويا، مرة في واشنطن ومرة في الرباط.

ومع اتفاقيات التبادل الحر هناك دراسات جزئية أو عامة تقوم بها

يقصص الفوسفاط احنا ابغيناه يتقوى أكثر، ولكن ابغينا حتى القطاع الصناعي يتقوى حتى هو وينافس المجالات الاقتصادية الوطنية الأخرى، وهذا هو الإنتاج، لأن هناك فيه إنتاج قيمة مضافة قوية.

وبالمناسبة هاذ الصناعة الآن تطورت، في الأول كانت نسبة الاندماج (le taux d'intégration) كان من قبل، كذا و30%، و40% دابا الآن ولات في إتفاقيات ديال المستقبل راه تنشرطو 60% ديال (le taux d'intégration) بمعنى ديال مساهمة الشركات الوطنية في قطع غيار هاذيك السيارات أو في الصناعات التي تصدر، هاذ الشئ ما يمكنش يكون من النهار الأول، النهار الأول إلى شرطت عليهم 60% ما يجونيش، ولكن الآن فاش ولاو لقاو مجال جيد ولات استقرت هاذ الصناعات ولي يمكن نحسنو الشروط ديالنا أمام المقاولات أو المستثمرين الذين يأتون للاستثمار في الصناعات في بلادنا.

إذن، واصلت الصادرات تطورها الإيجابي أيضا صادرات السيارات والصادرات في مجال التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أنعش إحتياطات النقد الأجنبي التي وصلت إلى مستويات جيدة في الآونة الأخيرة، وإلى استعراضنا الجدول ديال الاستثمارات الأجنبية في بلادنا ما عمرها طيلة 10 سنوات من قبل 2011، 2012، ما وصلت للمستوى اللي وصلت له في هاذ السنوات الأخيرة، بحيث سنة 2007 كان 22 مليار، 2008، 19 مليار، اليوم في 2017 وصلنا 25 مليار في 2015 كان 31 مليار الآن 25 مليار وتحسنا بالمقارنة مع 2016 ونحن نطمح أن نتحسن سنويا تدريجيا باش ترتفع الاستثمارات الأجنبية في بلادنا.

وأريد أن أشير إلى أن عددا من التقارير الدولية تجعل المغرب في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، والمغرب من أحسن ثلاث دول في إفريقيا جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وهذا شيء مهم وناتج عن الجهود التي قام بها المغرب فهاذ المجال وناتج جزئيا أيضا عن إتفاقيات التبادل الحر، خاصنا نفهمو هاذ القضية، رغم التحديات التي تطرحها.

ثانيا حصيلة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ومجموعة أكادير:

مع الاتحاد الأوروبي، يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للمغرب، وهو أيضا أول زبون بنسبة 66% من الصادرات المغربية وأول مورد بنسبة 56% من السلع سنة 2017.

ارتفعت المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي لتبلغ 414 مليار درهم سنة 2017، مقابل 229 مليار درهم سنة 2007، يعني في 10 سنوات تضاعفت صادرات المغرب للاتحاد الأوروبي، لأن إلى غنقارنو بالأرقام خاصنا تقارنو قبل إتفاقيات التبادل الحر وبعد إتفاقيات التبادل الحر هذه هي المقارنة الحقيقية، وفي جمع المؤشرات تحسنت بعد إتفاقيات التبادل الحر عن ما كانت عليه قبل الإتفاقيات.

نقطة سنويا ما ندوزو 10 سنوات حتى تكون المبادلات التجارية نحن في وضع أقوى بكثير مما نحن عليه.

لكن يجب أن نقول بأن الميزان التجاري والوضعية ديالو ما عندوش علاقة مباشرة باتفاقيات التبادل الحر وحدها، ودليله أن أغلب العجز التجاري هو مع الدول اللي ما عندناش معها إتفاقيات التبادل الحر، راه قالتها الأخت، الثلاثين ديال العجز التجاري كنديره مع دول أخرى غير مشمولة باتفاقيات التبادل الحر، وحتى هما معهم عجز تجاري وربما أكثر من العجز التجاري اللي مع الدول اللي معهم إتفاقيات التبادل الحر، إذن هذا عامل أول. هناك بطبيعة الحال عوامل أخرى، هناك عوامل ظرفية اللي مرتبطة بكلفة الطاقة مثلا، مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي إلى طلع ونزل راه عندو تأثير علينا طبيعي، غير ترتفع المبادلات التجارية عموما إقليميا تيأثر علينا احنا ترتفعو قليلا، غير تنخفض إقليميا حتى احنا المبادلات التجارية تنخفض، لأن هذا مرتبط بالسياق الإقليمي والسياس الدولي للتجارة العالمية.

لكن هناك أيضا، عوامل هيكلية أثرت في تحسن الميزان التجاري إلى اليوم في نسبة تغطية الصادرات للواردات، هاذ العوامل الهيكلية أولا تحسن هيكله الإنتاج الوطني عموما، مثلا الصناعة، الأستاذة مشكورة تقول تقوية الصناعة الوطنية مزيان، ولكن كيف غادي تقوي الصناعة إلى ما درتش إتفاقيات التبادل الحر؟ وكون ما كانتش إتفاقيات التبادل الحر مع أوروبا واش غادي نصدرو السيارات؟ ما يمكنش، عندي العوائق الجمركية، وهذاك المصنع اللي غادي يجي ما يمكنش يجي وكون ما عندوش مليار شخص أمامه في هاذ إتفاقيات التبادل الحر اللي يمكن نصدرو لهم.

إذن هي إتفاقيات التبادل الحر أداة أساسية لتقوية الصناعة الوطنية ولجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وحتى الاستثمارات الوطنية نحافظو عليها، لأن المستثمر الوطني نفسه إلى عندو العوائق الجمركية أمامه غادي يمشي للدولة اللي يمكن يصدر فيها لمليار شخص، إلى ما وفرت له أنا هاذ الفرصة للمقاول الوطنية غادي يمشي لعند واحد اللي غادي يوفرها له، لأن رأس المال تيقبل على الربح ما يمكنش هو ينج وما عندوش لمن يبيع، طبيعي.

إذن هي فرصة لتقوية الصناعة الوطنية، إتفاقيات التبادل الحر فرصة لتغيير هيكله النسيج الاقتصادي الوطني، وهو ما نراه تدريجيا يتطور طيلة السنوات الأخيرة، اليوم في 2018 وصلنا إلى 18% دور الصناعة في الناتج الداخلي الخام، راه غير منذ ثلاث أو أربع سنوات كان 14% واحنا الهدف، كما قلنا في البرنامج الحكومي، أن نصل إلى 23% سنة 2021، إن شاء الله، وهذا بقوي إذن الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني وإمكانية التصدير غادي تزداد أكثر.

وأتم تعرفون أن منذ 2013 فاقت قيمة الصادرات من السيارات فاقت الصادرات ديال الفوسفاط أول مرة في تاريخ المغرب، وهذا شيء مهم، ما

ارتفاعا ملحوظا بالموازاة مع تحسن مستوى جودتها ومحتواها التكنولوجي مما انعكس إيجابا على قدرتها التنافسية، كما يظهر من خلال ما يلي:

- أولا: تحسن حصة المغرب في السوق العالمية منتقلة من 0,15% سنة 2017 مقابل 0,11% سنة 2007 نتيجة تضاعف حصة السوق للمغرب في إفريقيا وكذا تعزيز حصته في أمريكا وآسيا؛

- ثانيا: تسجيل تطور جد إيجابي لصادرات المهن العالمية للمغرب خلال 10 سنوات الأخيرة، خاصة قطاع السيارات زائد 16% في المتوسط سنويا، كل سنة تزيده متوسط 16% تنصلو بعض المرات حتى 20%، والطائرات زائد 13% سنويا والصناعات الغذائية زائد 7% سنويا.

التطور الإيجابي للمحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية لفائدة المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة، والتي عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الأخيرة لتنازل نسبتها 45% سنة 2017، مقابل 30% سنة 2007، المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية، كنا تنصدرو تصدير صناعات هذاك الاقتصاد الأولي، كمنصدرو إما مواد خام، إما عملية التصنيع بسيطة، اليوم امشينا لعملية التصنيع الأكثر تكنولوجية، معنى تطور المحتوى التكنولوجي، وهذا شيء مهم وهذا يعكس أن التنافسية دبال الاقتصاد الوطني تتحسن تدريجيا.

مكن تنوع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا من الرفع من وتيرة الصادرات، والتي حققت خلال 10 سنوات الأخيرة معدلات نمو مهمة جدا، 6% مع الاتحاد الأوربي، 16% مع الولايات المتحدة، 30% مع تركيا، 16% مع اتفاقية أكادير، وبغض النظر عن التقييم الكمي لحصيلة المبادلات التجارية لبلادنا في إطار اتفاقية التبادل الحر، هاذ الاتفاقيات ساهمت أيضا في تسريع وثيرة الإصلاحات التي أشرت إليها في البداية التي تقوم بها بلادنا على مختلف المستويات، إصلاحات على مستوى الإطار التشريعي والإطار التنظيمي للتجارة الخارجية الذي تم تحديثه، تم تبسيط المساطر المرتبطة به، هاذ الشيء كلو ما كانش ممكن لولا أننا في تماس مباشر وتنافس مع الاقتصاد العالمي.

- الإسهام في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتعزيز القيمة التنافسية والقدرة التنافسية للشركات الوطنية والمقاولات الوطنية، وأذكر هنا أنه فيما يخص مؤشر الأعمال (Doing Business) ممارسة الأعمال تحسن المغرب دار طفرة في السنوات الأخيرة تأسست لجنة مناخات الأعمال سنة 2010 وكان آنذاك ترتيب المغرب في 128، اليوم ترتيب المغرب 69، وإن شاء الله فهاذ السنة غننتحسنو أكثر، وفي السنة الأخرى بإذن الله سنتحسن أكثر، لأن هذا خيار وخصنا ناخذو جميع الإجراءات الضرورية باش يكون هاذ التحسن ونعرفو بأن قيمة الاقتصاد الوطني هو في قدرته التنافسية، إن شاء الله وغادي نمشيو فهاذ الاتجاه.

دائما نسبة تغطية الصادرات للواردات اللي هو الرقم الدال الأساسي، يمكن أن أقول في 2008 كانت 54%، في 2009 كانت 54%، في 2010، 61%، في 2012، 57% اليوم وصلنا لـ 66% نسبة تغطية الصادرات للاتحاد الأوربي للواردات، معنى ذلك على العموم تحسنت النسبة وإن كانت الأرقام عموما راه كترتيد ولكن نسبة تغطية الصادرات للواردات هو الأهم.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منذ دخول اتفاقية التبادل الحر ما بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ ارتفعت المبادلات التجارية المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير لتنتقل من 18 مليار في 2007 إلى 39 مليار سنة 2017 يعني في 10 سنوات، وشكلت ما يناهز 5.8% من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية لبلادنا من قبل راه كانت غير 2%.

يبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية 32%، اشحال كانت في 2007؟ كانت 19%، في 2009، 19%، في 2010، 26%، في 2012، 31%، اليوم 32%، معنى ذلك هناك تحسن نسبي لتغطية الصادرات للواردات حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، احنا تلتمننا ونحسنو أكثر، ولكن كاي تحسن نسبي وقليل، ما كاينش تدهور في تغطية الصادرات للواردات.

مع تركيا نفس الشيء، بلغ بعد 10 سنوات من دخول اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حيز التنفيذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 26 مليار درهم سنة 2017، مقابل 7 مليار درهم سنة 2007، يعني في 10 سنوات تضاعف ثلاث مرات أو أربع.

بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 35% سنة 2017، وكان من قبل سنة 2007 كان 16%، في 2008 كان 27%، في 2009 كان 24% وهكذا، بمعنى أنه تحسن نسبيا مع السنوات تيزيد وينقص شوية، في 2016 كان أكثر شوية 41% في 2017 كان 35%، ولكن بالمقارنة مع قبل اتفاقية التبادل الحر هناك تحسن لتغطية الصادرات للواردات.

مجموعة أكادير اللي كنضم الأردن وتونس ومصر، بلغ حجم التبادل التجاري مع دول مجموعة أكادير 686 مليون درهم سنة 2017 مقابل 286 مليون درهم سنة 2007، يعني تضاعف ثلاث مرات تضرب على 3، نسبة التغطية نفس الشيء تحسنت، في 2007 كانت 48%، 2008، 47%، في 2009، 42%، في 2010، 50%، 2012، 47%، اليوم وصلت 56%، تحسن مضطرب بطيء ولكن مضطرب كل سنة دبال نسبة تغطية الصادرات للواردات.

حصيلة الصادرات المغربية في إطار اتفاقية التبادل الحر: سجلت الصادرات المغربية، وهذا هو النقطة الأساسية اللي قوت الاقتصاد الوطني وقوت بالخصوص التحول نحو اقتصاد ذي بعد صناعي، قوت الصناعة الوطنية، هو إمكانية تقوية الصادرات الصناعية، سجلت الصادرات المغربية

التجارية كتشكل واحد العبء بالنسبة للمغرب ولكن هذا مرتبط بأن المغرب غير منتج للطاقة الأحفورية.

وفي هذا الإطار، أريد أن أؤكد بأننا احنا واعيين بنقط الضعف الموجودة في اقتصادنا الوطني، وأنا واعيين بضرورة معالجة هاذ نقط الضعف ومتابعة هذا، وقد أدمجنا في البرنامج الحكومي عدد من المقترحات ومن الإجراءات التي سنتخذها إن شاء الله في هاذ الاتجاه، واحنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو في هاذ المجال.

وبالمناسبة، وجوابا على السؤال ديال المفاوضات التجارية والإطار في هاذ المفاوضات التجارية، أريد أن أقول بأنه وعيا من الحكومة، الحكومة الماضية في الحقيقة في إطار المقاربة الجديدة ديال المفاوضات، وعيا منها بمأسسة منهجية التفاوض على الصعيد الوطني، جاء القانون الخاص بالتجارة المتعلق بالتجارة الخارجية، القانون الذي صدر في الحريدة الرسمية في مارس 2016، هاذ القانون وضع إطار جديد للتفاوض يبني على توكيل تفاوضي (mandat de négociation) توكيل تفاوضي يوطر ويحدد الأهداف التجارية والاقتصادية والسياسية المنتظرة من إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية.

معنى ذلك في المستقبل ولى عندنا إطار جديد كإطر هذا، ويحدد توكيل التفاوض نطاق التفاوض القطاعي والأنشطة والمجالات التي ينبغي إدراجها في المفاوضات والمستوى العام للتنازلات المتبادلة بالنسبة لكل قطاع، ونشاط ومجال موضوع التفاوض، والتدابير الموكبة التي تمكن من ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

وتحرص الحكومة على أن تتم استشارة ممثلي الجمعيات المهنية الأكثر تمثيلية عند إعداد التوكيلات التفاوضية وخلال المفاوضات وذلك بصفة دورية بما يمكن من تقوية وتعزيز دور المقاولات المغربية في هذا المفاوضات، ويتم العمل حاليا على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون السالف الذكر والذي يتضمن مأسسة اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية التي سيساعد إليها بمهمة تنسيق المفاوضات.

وهذا المشروع ديال المرسوم قد أعد تقريبا وهو في مراحل النهائية وسيتم وضعه تقريبا في مسطرة المصادقة.

بالنسبة لدعم المقاولات وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال التصدير، تعمل الحكومة على مواكبة هذه المقاولات المغربية التي تنشط في مجال التصدير، وذلك من أجل تعزيز حضورها على مستوى الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج دعم المصدرين المبتدئين، الذي يهدف إلى توسيع قاعدة المقاولات المصدرة، وكذا تعزيز تواجدها في السوق الدولية، هذا البرنامج الذي تم إطلاقه سنة 2017، بشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومغرب تصدير، والجمعية المغربية للمصدرين، تستهدف

وهذا من بين الأمور التي استفدناها جزئيا من اتفاقية التبادل الحر، ولكن أيضا من عدد من الإصلاحات الأخرى التي أدخلتها بلادنا، وبطبيعة الحال البرلمان والمؤسسة التشريعية راه هي شريك كامل فهاذ المجال لأن القوانين كلها كتمر من هنا وتناقش هنا ويكتصوت عليها في البرلمان؛

- إعطاء دينامية جديدة للاستثمارات الخارجية التي عرفت قفزة نوعية، وهذا أشرت إليه والتطورات التي عرفتها؛

- دعم الحوار السياسي خاصة مع الاتحاد الأوربي في عدد من القضايا ذات البعد الإستراتيجي بالنسبة لبلادنا، كالأمن الإقليمي والهجرة وقضايا البيئة وغيرها، هاذ الشيء دابا راه عزز، هاذيك اتفاقية التبادل الحر ولات تلزم شركاءنا على أن يتحاوروا معنا سياسيا، وأن يأخذوا بعين الاعتبار أننا شركاء اقتصاديين في مستوى عالي، وبالتالي نستطيع أن ننتزع حقوقنا منهم، راه غير ذاك الشيء اللي وقع أخيرا في الاتفاقية ديال الصيد البحري راه هو نموذج، وهاذ الشيء ما يمكنش يكون مع دولة ما كابنش اتفاقيات متعددة معها، الاتحاد الأوربي كيشوف على حسب أشنو راج واشنو غادي يعطي، وكيفاش نوعية.. من هنا حتى احنا سياسيا واقتصاديا نرجح ونفاوض وننتزع حقوقنا، ولكن عندك واحد الإطار اللي يمكن من هاذ الشيء.

وبينت الدراسات الأخيرة سنة 2017 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية² (l'OCDE) حول المبادلات التجارية تحسن اندماج المغرب في سلاسل القيمة المضافة الدولية، وأن ترتيبه يتحسن باضطراب وباستمرار، الإسهام في تطوير القطاعات الإنتاجية ببلادنا والموجهة للتصدير والرفع من مستواه التكنولوجي، وبالتالي تنوع صادرات المغرب لتشمل منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، صناعة السيارات، صناعة الطائرات، الإلكترونيك، الصناعة الكيماوية وغيرها من الصناعات ذات القيمة المضافة.

وعموما، وبالرغم من هذه الحصيلة الإيجابية لاتفاقية التبادل الحر، فإن الميزان التجاري لبلادنا لا يزال يعاني من عجز هيكلي، تحسن قليلا لكن هذا غير كافي، ولا يمكن الجزم بكون هذا العجز مرتبط بالاتفاقيات، بل بعوامل أخرى تتعلق أساسا بالحجم الكبير لواردات بلادنا وبنيتها التي تتكون أساسا من مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة ارتباطا بالاستثمارات، لأن إلى قوينا الصناعة كتنقوي الواردات في مجال الصناعة، لأن كثير من الآلات المعقدة وكثير مما نحتاجه لتطوير صناعتنا نحن لا ننتجه، فإذن هو إلى كان تطورت الواردات ولكن لمنفعة الصادرات ولتقويتها فهذا راه إيجابي ماشي سلمي، ما خصناش نظرو ليه دائما على أنه سلمي، وهذا لا يمنع بأن جزء من الواردات يمكن أن نستغني عنها عن طريق تطوير الاقتصاد الوطني.

وبطبيعة الحال هناك الطاقة اللي هي كتشكل دائما بالنسبة في المبادلات

² Organisation de Coopération et de Développement Economiques.

أيضا التدابير اللازمة والضرورية في هذا المجال، والحكومة حرصت على هذا ماشي هذي أول مرة في هذا العمل الأخير اللي قامت به الحكومة، إنما حكومات سابقة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، قامت أيضا بمواجهة سياسة الإغراق اللي تتكون أحيانا أو سياسات أخرى غير شريفة، غير تنافسية غير شريفة دارت هذه الإجراءات الحمائية في إطار اتفاقيات التبادل الحر نفسها واللي كتمكها اللي هي قانونية تماما، بطبيعة الحال في إطار ما هو مسموح به.

وقد قامت الحكومة منذ سنة 2012 باتخاذ مجموعة من الإجراءات في هذا المجال، همت قطاعات الخشب، قطاعات الورق، قطاعات الصلب، قطاعات الأدوية، قطاعات الصناعات الكيماوية، وأخيرا قطاعات الأنسجة وغيرها التي يتم استيرادها من دول مختلفة.

سادسا، مواصلة تحسين مناخ الأعمال، هذي راه اهضرنا عليها، تحسن الحمد لله مزيان واتفاقية التبادل الحر عندها دور نسبي ولكن عندها دور في تحسين مناخ الأعمال ويمكن أن أقول أيضا بأنه في مجال التجارة الخارجية بلادنا تحسنت كثيرا، اليوم تحتل بلادنا في مجال التجارة الخارجية في العالم المرتبة 31، وهو مرتبة محممة في ظرف 10 سنوات قفرت بلادنا فعلا في هذا المجال، وهو المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذه مرتبة محممة جدا نتيجة مختلف السياسات المندمجة، ومن ضمنها اتفاقية التبادل الحر التي أدت إلى هذا.

لا بد أن نشير إلى بعض التدابير اللي قبل القطاع الفلاحي وقد أشارت الأستاذة إلى القطاع الفلاحي، حظي القطاع الفلاحي في إطار جل اتفاقيات التبادل الحر بمعاملة خاصة يتم الحرص عليه فيما يلي:

أولا، على مستوى التصدير عن طريق ضمان الظروف المواتية لولوج المنتجات الفلاحية الوطنية لمختلف الأسواق الخارجية، على مستوى الاستيراد اعتماد طريقة متحكم فيها لتحرير المنتجات الفلاحية على مدى فترة انتقالية لتفادي إلحاق أي ضرر بسلاسل الإنتاج المحلية، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتحسين تنافسيتها من أجل اندماجها في السوق العالمي.

وأريد أن أشير فقط إلى واحد الإجراء كندبروه كل سنة، وهو رفع الرسوم الجمركية على استيراد القمح من أجل حماية المنتج الوطني وحماية الفلاح المغربي عندما يكون هذا المنتج الوطني متوفرا.

ولذلك غير في المرسوم الأخير اللي أصدرناه غير هذي أسابيع محدودة رفعنا الرسوم الجمركية من 30% إلى 135% اعلاش رفعناها؟ باش نحمي الإنتاج الوطني، هاذ الشي إجراءات موجودة وداخلة في اتفاقية التبادل الحر، وإلا الفلاح المغربي ما غادي ييقاش يكون عندو القدرة ديال الإنتاج وهذه إجراءات عادية جدا وتدخّل في صلب اتفاقيات التبادل الحر، بطبيعة الحال إذا كان شي إجراءات أخرى ما فعلناهاش احنا مستعدين إذا نهبونا لها نفعلوها، ولكن أغلب الإجراءات اللي موجودة واللي باينة واللي بين

حصريا المقاولات الصغرى والمتوسطة حديثة العهد بعملية التصدير من أجل مواكبتها وتشجيعها على الاستمرار في التصدير وممارسة نشاط هذا المجال بشكل منتظم، ويستهدف هذا البرنامج 100 مقالة مصدرة في السنة في أفق الرفع من عدد المقاولات المستفيدة في السنوات المقبلة.

يرتكز هذا البرنامج على توفير الدعم المادي والدعم التقني للمقاولات المبتدئة في مجال التصدير على مدى ثلاث سنوات، لتمكينها من إعداد استراتيجيات ملائمة في مجال التصدير والاستفادة من التأطير والتكوين في مجال التصدير والتسويق وجميع المعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية مع إمكانية تمويل بعض التدابير المتعلقة بالترويج بالأسواق الخارجية.

وقد تم برسم سنة 2017 دعم ومواكبة ما يناهز 140 مقالة مصدرة، منها 50 في إطار برنامج "مصدرين مبتدئين" لتعزيز وجودها بالأسواق الخارجية.

ولكن أيضا يمكن أن أقول بأنه في قانون المالية ديال 2018، هاذ قانون المالية دمجنا واحد الإجراء مهم، وهو أن شركات المناولة للشركات الكبرى المصدرة حتى هي تعطات لها صفة مصدر وغادي تستفيد من جميع الامتيازات التي تستفيد منها الشركات المصدرة، وهذا أيضا في دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأن احنا كهدفو من خلال التصنيع أن تكون هناك منظومات (Ecosystemes) منظومات صناعية حول المقاولات الصناعية الكبرى، وهذه المنظومات الصناعية جزء كبير منها هي الشركات الصغرى والمتوسطة، بالخصوص الشركات المتوسطة والتي تمد هذه الشركات المصدرة بقطع الغيار حتى هي الآن ولى عندها صفة مصدر وتستفيد من نفس الامتيازات.

مواصلة تحسين نظام المعايير (la normalisation)، لا شك أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة في مجال تحسين نظام المعايير وملاءمته مع متطلبات مبادلاتنا التجارية، وذلك منذ إحداث المعهد الوطني للتقييس³ (IMANOR) سنة 2010 المناط به مهمة إعداد المعايير المغربية والإشهاد بالمطابقة مع مواصفات الأنظمة المرجعية المعيارية، فضلا عن تمثيل المغرب لدى المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس.

وستحرص الحكومة على مواصلة تطوير وتحسين نظام المعايير هو اللي غادي يخلي هادوك (les barrières non tarifaires) هذوك الحواجز غير الجمركية اللي يخيلنا تتجاوزوها عن طريق رفع جودة المنتج المغربي، وهذا خاص فيه تطوير نظام المعايير.

خامسا، تنفيذ تدابير الحماية التجارية لإحداث المشروع الوطني، هذا جميع اتفاقيات التبادل الحر تتضمن هذه المقتضيات اللي كتمكن في حالة الإغراق، في حالة المشاكل الكبرى، في حالة الحاجة القصوى يكون هناك تدخل لحماية الإنتاج الوطني، والقانون 15.09 المتعلق بالحماية التجارية يوفر

³ Institut Marocain de Normalisation

يدينا تنفعلوها حين الحاجة.

كما تم وضع آليات مؤسساتية في إطار هذه الاتفاقيات تتكفل بتقييم آثار الاتفاقيات المبرمة على القطاع الفلاحي، وتمثل هذه الآليات في تشكيل لجن مشتركة مختصة بالشق الفلاحي مكلفة بتنفيذ الاتفاقيات، وكذا دراسة جل المواضيع ذات العلاقة بالشق الفلاحي لإيجاد الحلول المناسبة.

ومن أجل تفادي إلحاق الضرر بالإنتاج الوطني الداخلي نتيجة انفتاح السوق الوطنية، ومن أجل تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة تم وضع وتنفيذ مجموعة من الآليات المواكبة لسياسة التحرير، من أهمها اعتماد مواصفات الجودة والمواصفات الصحية، والصحية النباتية لأن خصنا حتى احنا نرفعو الجودة دبال المنتج الوطني باش ينافس عالميا.

ثانيا، تهمين المنتوجات الفلاحية من خلال إنشاء والعمل بنظام العلامات المميزة، المؤشرات الجغرافية والمنتجات البيولوجية الذي يضمن جودة منتجاتنا في السوق المحلية وأسواق التصدير، مما يسهم في تحسين وولوج منتجات المقاولات الفلاحية التضامنية الحاصلة على هذه العلامات المميزة إلى السوق العالمية، هناك عمل تقوم به الجهات المعنية في إعطاء هذه العلامات المميزة دبال الجودة باش يمكن هاذ المنتج دبالنا ينافس أيضا وطنيا، ولكن ينافس أيضا عالميا وخارجيا، ما هي الخلاصة التي أريد أن أنتهي إليها؟

أولا، إتفاقيات التبادل الحر هو قرار سيادي قرره المغرب في إطار سياسة بدأت منذ الاستقلال كما قلت، ماشي قرار مفروض عليه، ما نقاش يعني.. ما نضروش بلادنا، أنا ما مسؤولش عليه، احنا كنا آنذاك في المعارضة، ما كنتش، ولكن أيضا يجب أن نعطي لبلادنا حقها، وثمن ذاك الشئ اللي في بلادنا ما خصناش ثاني نعطيو واحد اسمو...

لا تملئ علينا، إنما تفاوض ومنتزع وآخرون ينتزعون لأن كل المفاوضات فيها خذ واعطي راه ما عندك ما تدير، واش تفاوض ترح بوحك ولا تبقى بوحك، ولكن هذي اتفاقيات فيها الريح المشترك، الريح المشترك وهاذ الشئ تبحرس عليه المغرب ونحرسو عليه، إلى ما كافيش نعاود نغزوه باش نربحو أكثر، ما كين مشكل، وأيضا لخدمة القضايا الكبرى للوطن.

ثانيا، هاذ الاتفاقيات عندها أهداف متعددة، أهداف أولا سياسية لأن جزء من الانفتاح السياسي وجزء من الحوار السياسي مع شركائنا وجزء من تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع هاذ الشركاء، وهذا خيار دبال المغرب وريح فيه بزاف.

ثالثا، تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

رابعا، تعزيز التشريعات الوطنية ورفعها إلى مستوى التشريعات الدولية، الحمد لله هاذ الشئ حقق فيه المغرب الكثير.

خامسا، تعزيز المبادلات التجارية وتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم المقاولات الوطنية وتقوية النسيج الوطني، هاذ الشئ حققنا فيه كفو، قدر حققنا فيه جزء مهم، ابقي أمور كثيرة نحققوها احنا عندنا الإرادة باش نمشيو لها،

مكاين مشكل.

الحصيلة على العموم حتى على مستوى الميزان التجاري، كما قلت منذ قليل حصيلة إيجابية، ما كافياش، أنا متفق معكم، خصنا مزيد من الإصلاحات أنا متفق معكم، والحكومة منصتة احنا ما تنديروش العام زين، احنا منصتون، احنا مستعدين لأي حاجة نطوروها وأي حاجة نغيروها حتى مما قلناه نحن كحكومة حالية وإن كان احنا تندافعو اليوم على قرارات اتخذتها حكومات سابقة نطورو نحسنو ولكن نعتز ببلادنا، ونفخر بأننا مغاربة في القرن الواحد والعشرين، وسنشغل جميعا لرفع رأس المغرب عاليا إن شاء الله بين الأمم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقل الآن إلى التعقيبات، وأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رجال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

احنا عرفناكم بأنكم لستم وراء عدد من الاتفاقيات دبال التبادل الحر اللي في المغرب وصرحتو في بداية الحديث عندكم بأنكم لما كنتم في المعارضة يمكن امتنعتم على هاذ التصويت على بعض الاتفاقيات دبال التبادل الحر.

اليوم، تنسولكم ما شي على الأهمية أو لا الإيجابيات دبال هاذ اتفاقيات التبادل الحر وافتتاح الاقتصاد دبالنا على الخارج، هذا شيء مفروغ منو ومعروف، تنسولكم اليوم كرئيس للحكومة في السؤال دبالنا إلى اسمعتو لو مزيان، واشنا هي تتعمل الحكومة الآن من أجل استفادة أكثر للاقتصاد الوطني من هاذ الاتفاقيات؟ وكيفاش تمنع المشاكل اللي يمكن تحقها أو التي يمكن توضعها هاذ الاتفاقيات أمام الاقتصاد الوطني؟

السيد رئيس الحكومة،

ابغيتكم تمنعوا معي في واحد العنوان اللي هو "التجارة الخارجية محرك للنمو"، هاذ العنوان هو اللي اخذاتو بعض الدول كإستراتيجية دبالها، واشتغلت عليها من أجل تنمية الاقتصاد دبالها، يمكن في الحديث يمكن يجي من بعد اللي مازال ما ابدتوهش حول النموذج التنموي، يمكن التجارة الخارجية تكون أحد المفاتيح دبال النموذج التنموي بالنسبة لبلادنا.

للتصدير وبالنسبة للبلاد ديانا، اليوم تراجعنا وكين خطر عليها. إذن باش نرجع معكم للبرنامج الحكومي، تكلمتو فيه على التقييم ديال هاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر، وإن كان عندكم أعطيتم لراسكم عاود طريقة باش تعملوا التقييم، ولكن كان خاصو يتعمل واحد التقييم ويكون موضوعي، تكلمتو على 2013 المجلس الاقتصادي وعلى دراسة أخرى في 2014، فين هو التقييم خلال هاذ 5 سنوات أو 6 سنوات الأخيرة؟

كان التجميع ديال المؤسسات المكلفة بالترويج للمغرب، وخوا وقع واحد العمل على مستوى وزارة واحدة ديال وزارة الصناعة والتجارة، ولكن كيبين أيضا على أنه عندنا مشكل ما استطعتوش، السيد رئيس الحكومة، تجمعوا كل المؤسسات اللي تتقوم بالترويج باش تكون واحد الرؤية شاملة موحدة ديال بلادنا على مستوى العالم، مازال كل قطاع يشتغل لوحده بسياسة قطاعية وحدو، ما كاينش مندجة، ما كاينش التقائية، كين هدر للإمكانات وهدر للموارد البشرية، إلى غير ذلك.

إذن هذا هو اللي عطينا واحد الحصيلة اليوم اللي صعبة، حصيلة اللي فيها الميزان التجاري، وخوا تكلمتو على العلاقة بين الصادرات والواردات، ولكن العجز التجاري كيكبر بواحد الشكل كبير.

اليوم تستفيد منه الدول اللي عملت معنا هاذ الاتفاقيات، هاذ الشيء الناس متفقه عليه كاملة، اليوم هذيك الدول اللي عملت معنا اتفاقيات التبادل الحر كتستفيد هي المنتوجات ديالها كتستغل تقريبا 60 حتى 70% ديال هذيك الامتيازات اللي عايطها اتفاق التبادل الحر مقارنة مع الصادرات ديال المغرب، ما كتستافد إلا بواحد نسبة 25%، مازال كاينة عراقل غير جمركية على الصادرات المغربية خاصها تشتغل، مازال عندنا النسيج المقاولاتي ضعيف جدا، 5000 مقالة أو أقل اللي كتصدر، إذا قارناها مع تركيا راه عندها 60000 مقالة ولا 70000 مقالة اللي كتعمل التصدير، يعني هاذي اليوم كاينة واحد المجموعة ديال المعطيات اللي كيبين على أنه هذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر والتجارة الخارجية ما موخوداش بالجديّة اللي خاصها تكون في مجال الالتقائية ديال السياسات الوطنية ومن خلال العمل موحدين لتقوية المبادلات التجارية مع الخارج.

وبالتالي، باش نختم، السيد رئيس الحكومة، عندنا لكم بعض الاقتراحات وإن كان لا نعتقد أنكم تولون أي اهتمام لاقتراحات المؤسسة التشريعية أو لا للفرق البرلمانية، لأن سبق لنا عملنا اقتراح في واحد العدد كبير ديال الإجراءات من أجل تقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن أجل التشغيل ومن أجل الرفع من الأجور وحماية الدخل والمنافسة، مجلس المنافسة إلى غير ذلك، ولكن لم تجميعونا عليها واعطيتونا بطريقة غير مباشرة بعض الدفوعات الشكلية لا تسمن ولا تغني من جوع، ولن تغير في الأمر شيئا، ولن تنقص من حدة الاحتقان الاجتماعي.

كاين أول اقتراح هو ما يتعلق بهذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر مع تركيا، نطلب منكم أنكم تعاودوا النظر فيها وتعاودوا مراجعتها وبالإمكان ذلك.

هاذ الدول فاش امشات دارت الاتفاقية ديال التبادل الحر حضرت لها، وبدات تتنوع الأسواق ديالها، بدات تدير واحد هاذيك الجهات المكلفة بالترويج ديالها، كان واحد التوحيد ديالها باش تكون تتكلم بكلمة واحدة، هاذ الدول خدمت أو اشتغلت على العرض ديالها التصديري باش يكون فيه قيمة مضافة كبيرة حاملة للتكنولوجيا وحاملة للقيمة المضافة.

هاذ الدول أيضا، عملت على التنوع حتى ديال هاذيك المنتجات ديالها ديال التصدير، اليوم اعطيتونا واحد المجموعة ديال المؤشرات العالمية في مناخ الأعمال إلى غير ذلك، ابغيت نخيلكم، السيد رئيس الحكومة، على واحد المؤشر اسميتو (l'indice de complexité économique)، هاذ المؤشر اللي تبتكلم على درجة التشبيك اللي كاينة ما بين القطاعات المصدرة في واحد البلاد وتتعي فكرة على كيفاش غيتطور الاقتصاد ديال هاذ البلاد خلال 5 سنوات حتى 10 سنوات المقبلة، وبالإمكان ديالو هاذك المؤشر تتعرفو منو الدول اللي غتطور من هنا 10 سنين واللي ما غاديش تتطور، وهو كان بالإمكان ديالو أنه يظهر لنا التطور اللي وقع بالنسبة لتركيا وكوريا الجنوبية، إلى غير ذلك.

هاذ المؤشر اليوم إلى دخلتو لو شفتوه، المغرب كان تاحتل فيه المرتبة 70 في 2012، اليوم تحتلوه فيه المرتبة 104، 30 درجة هبطنا في ظرف ديال 6 سنوات، إذن بالنسبة لنا، وهنا تربطو هاذ الشيء بالعمل الحكومي أشنو كتدير الحكومة، مباشرة تمشيو نشوفو البرنامج الحكومي، ما تكلمتوش على البرنامج الحكومي، السيد الرئيس، حتى لآخر المداخلة ديالكم عاد جبدتو البرنامج الحكومي، اتما عندكم برنامج تبتكلم على الدعم ديال التجارة الخارجية، تكلمتو فيه على التقوية ديال التنافسية ديال الاقتصاد الوطني، فيه ميثاق الاستثمار فين هو؟ فيه المراكز الجهوية للاستثمار، فين هي؟ فيه دعم المقولة، تكلمتو عليها بواحد الشكل بسيط حتى في الدعم ديال المقاولات المصدرة، في الأخير تكلمتو على 140 مقالة، واش بالدعم ديال 140 مقالة غادي تقوي القوة والتواجد ديال المغرب على المستوى العالمي في واحد المجال اللي فيه دابا المنافسة؟ اعطيتو بعض الأرقام ديال التطور ديال الصادرات، إلى غير ذلك.

اليوم ما خصناش نبقاو نتعاملو مع العالم بمنطق ديال الامتحان، إلى جبتي المعدل غادي تنجح، خاصنا نتعاملو بمنطق (le concours) ديال اشحال انت في الترتيب ديالك بالمقارنة مع المنافسين؟ المنافسين ديالنا تبتطوروا بواحد الشكل كبير، احنا نتراجعو، اخذيتو واحد المؤشر ديال اشحال تغطية الصادرات على الواردات، ودرتو منو هو المحور ديال المداخلة، هو المحور ديال الجواب على كل الأسئلة، راه كاينة مشاكل اليوم، الواردات راها تزايدت بواحد الشكل كبير، وهاذ الواردات فاش تتكبر يعني تنستوردو البطالة من عند الدول اللي تنصدر لنا المنتوجات ديالها، هذا هو واقع اليوم، كين تضرر ديال عدد ديال الشركات في عدد من القطاعات، في قطاعات إلى غاية سنوات قريبة كانت هي المهمة بالنسبة

أولا عجز الميزان التجاري في تفاقم مستمر، من خلال ارتفاع وتيرة الواردات وفي ظل محدودية الصادرات، وهذا الوضع يشمل جميع الدول التي تربطنا وإياها اتفاقية التبادل الحر دون استثناء.

ثانيا، نسيج مقاولاتي هش وضعيف، ولا يقوى على محاذاة قوة المقاولات الأجنبية، ولا يتوفر على المقومات الكفيلة بمنافسته لمنتجاتها، كما وكيفا، داخليا وخارجيا.

كما أن الاتفاقيات المبرمة مع الدول المعنية تتضمن بنود تلزم المقاولات المغربية عند ولوجها للأسواق الدولية بالالتزام بإجراءات وتدابير وضوابط للتطابق والجودة صارمة ومكلفة، في حين أن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من بلورة برامج مندمجة، شمولية، مهيكلتة لمواكبة وتقوية المقاولات المغربية، بل في كثير من الأحيان الإجراءات الحكومية لم تخرج المقاولات المغربية من زاوية التراجع في الأداء وعدم القدرة على الصمود، فبالأحرى، السيد رئيس الحكومة، القدرة على التنافسية.

ثالثا، عرض تصديري محدود، بحيث لا تتوفر على عرض تصديري شمولي متكامل ذو تنافسية عالية، لا على مستوى الإنتاج، لا على مستوى الجودة، وكذلك لا على مستوى العرض.

وهنا نعود لمساءلة السياسة الحكومية برمتها في مجال دعم وتقوية ومواكبة المقاولات المغربية في أفق الرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية لتمكينها من الاستفادة من الأسواق المفتوحة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، وأسواقها في إطار التبادل الحر، أسواق اللي هي مفتوحة ومنفتحة وتتميز باشتداد المنافسة ووفرة وتنوع الإنتاج.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، ندعو الحكومة عند إعداد القوانين المالية لبلادنا، استحضار بُعد تقوية القدرات الإنتاجية والتنافسية للمقاولات المغربية، وعلى سبيل المثال المقاولات الفلاحية التي هي اليوم مطالبة بمنافسة مقاولات الدول التي تربطنا بها اتفاقيات للتبادل الحر، والتي تستفيد من إعانات متعددة ودعم كبير.

في حين هل يمكن ذلك والقطاع الفلاحي يتم تضريبه في إطار القانون المالي ودون إشراك الفلاحين في تنزيل مضامين هذا التضريب؟ هل يمكن ذلك والقطاع الفلاحي يتم تضريبه في إطار غياب دراسة تشخيصية دقيقة لواقع القطاع، ودون تمكين المقاولات المغربية، المقاولات الفلاحية من فترة الارتقاء والتأهيل؟ هل يمكن ذلك والتحفيزات المخصصة للاستثمارات الفلاحية التي من شأنها تطوير وتحديث الفلاحة المغربية، ومن تم الرفع من قدراتها الإنتاجية، ومن تم الرفع من قدراتها التنافسية يتم تضريبها؟

هل يمكن ذلك، وكما قلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حرمان صغار الفلاحين من مصدر غير مباشر وبالتالي حرمانهم من التحفيزات الضريبية؟ هل يمكن ذلك ومنتجات صغار الفلاحين لا تلج أسواق الجملة إلا بعد أداء رسم محلي 7% (hors taxes)، هل يمكن ذلك والكلفة الطاقية اللي كنتجاوز في القطاع لفلاحي أكثر من 30% واللي كتركز كتكون أساسا من

ثم تكلمتو على واحد الاجتماعات اللي كتكون سنويا للتقييم بالنسبة للاتفاقية مع تركيا يالاه تدار اجتماع واحد هذي 10 سنين ما عمرو تعمل اجتماع ديال التقييم ديال اتفاقية التبادل الحر مع تركيا.

نفس الشيء بالنسبة للاتفاقية مع الاتحاد الأوربي، وقتتو المفاوضات باش تديروا واحد التقييم مسبق، ولكن النتائج ديالو اليوم ما عارفينش أشسنو واقع فيها.

أخيرا وليس آخرا، جوج ديال الأشياء مهممة، تكلمتو على مناخ الأعمال، لا بد فيه واحد الجهود إضافي خاصة فيما يتعلق بالتمويل، لأن اليوم هناك مناخ الأعمال دخلنا في المرحلة الصعبة اللي هي ديال كيفاش تقويو المؤشر ديال التمويل في هاذ المجال هذا.

وأخيرا، وهذا هو الأساسي لأن التجارة والاقتصاد إلى ما كانش غادي يؤدي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لا قيمة له، وبالتالي نطلب منكم باش تعملوا أيضا على توطين الاستثمارات ديال القطاعات الحكومية من بعد ما تعمل واحد الاتفاقية ديالها، توطينها على المستوى الجهوي باش يكون الرج بالنسبة لجميع المكونات ديال المواطنين وديال بلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إن مناقشتنا لموضوع التبادل الحر لا ينصب على اختيار المبدأ الذي يندرج في الانفتاح والتحرير الذي كرسه المغرب خلال العقدين الماضيين، بقدر ما ينصب على مدى استثمار هاذ التوجه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وكذا مدى انعكاس تنزيل مقتضيات اتفاقيات التبادل الحر على تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني، وعلى تأهيل المقاولات المغربية، وعلى إنعاش التشغيل، وعلى جلب الاستثمارات الأجنبية، وعلى توازن الميزان التجاري، وعلى توسيع وتنويع العرض التصديري.

إذن فمقاربتنا تم أساسا مساءلة سياسة حكومتكم حول التعاطي في تنزيل مقتضيات اتفاقية التبادل الحر في المستويات التالية: التتبع، التقييم، التحيين، الملازمة والتقييم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن باستثناء الاستثمار الأجنبي الذي استفاد إيجابيا من تنزيل اتفاقية التبادل الحر، خصوصا في المجالات المرتبطة بصناعة السيارات والطائرات وتكنولوجيا الاتصالات، فإن جميع المؤشرات المرتبطة باتفاقية التبادل الحر تسير في اتجاه سلبي.

ثم في الأخير، الرفع من الناتج الداخلي الخام وهي كلها أهداف وطموحات كانت من وراء إبرام هذه الاتفاقيات والسعي إلى إبرام اتفاقيات أخرى مع دول، سواء كانت دول متقدمة أو دول صاعدة.

وبالنظر إلى قيمة هذه الأطراف في هذه الاتفاقيات، يتضح حجم هذا الطموح وهذه التطلعات، لكن بالاطلاع على حصيلة هذه الاتفاقيات التي ذكرتم وبعد مرور في حد أدنى أزيد من 10 سنوات بالنسبة لاتفاقية أكادير، وأكثر من 10 سنوات بالنسبة للاتفاقيات الأخرى، سواء مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد الأوروبي أو مع الإمارات أو مع تركيا بالنسبة للاتفاقيات الثنائية، تتجلى من خلال الاطلاع بعض الانعكاسات على الاقتصاد المغربي، وهي مع كامل الأسف انعكاسات سلبية.

ومن أهم هذه التجليات: تفاقم العجز في الميزان التجاري، وبطبيعة الحال لا يمكن لنا أن نقارن هذا العجز القائم مع دول لنا معها اتفاقية التبادل الحر، مع أخرى ليست لنا معها اتفاقيات التبادل الحر، لأن في آخر المطاف هؤلاء أو هاته الدول التي لنا معها اتفاقيات التبادل الحر، لنا معها واحد (le manque à gagner) في مجال الرسوم وفي مجال المداخيل.

وبطبيعة الحال انعكاس ذلك على تحرير المبادلات التجارية، على الناتج الداخلي الخام، وهو مؤشر قياسي لا بد أن نأخذه بعين الاعتبار، ويعزى هذا الأمر في نظري إلى ضعف العرض التصديري لأغلب المقاولات المتوسطة والصغيرة، وضعف مستوى البنية التركيبية للصناعات الداخلية، هناك المؤشر ديال الاندماج الصناعي على مستوى الصناعة وهو في تطور، لكن لا بد أن نراعي كذلك هاذ البنية التركيبية (le taux de complexité) التي مرتبط بالصناعات التي عندنا فيها طموح وآفاق مستقبلية.

قوة وتنافسية مقاولات الدول المتنافسة، وهذا يحتاج إلى دراسة وإلى تمنع لأن بعض الدول مثل تركيا التي عندنا معها اتفاقية ثنائية لها مستوى متقارب بيننا وبينها في الاقتصاد، ولكن على مستوى تحفيز المقاولات، واش تحفيز المقاولات الواقع في تركيا هو أفضل من التحفيز الواقع في بلادنا؟ أم أن التحفيز الذي يقع في بلادنا مردوده وأثره في التنافسية هو دون المستوى؟ كل ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم قدرة المغرب على التحكم في هذا العجز التجاري الذي ناقشه كل سنة على مستوى قانون المالية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنظر إلى أن إشكالية عجز الميزان التجاري من القضايا ذات الأولوية بالنسبة إليكم وما طرح في البرنامج الحكومي من طموح إلى خفض هذا العجز في الميزان التجاري ارتباطا بالتنمية أولا، وبضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية من جهة ثانية، فإننا ندعو من أجل تجاوز هذه الوضعية إلى ما يلي:

الكهرباء في ارتفاع مستمر.

في حين أن تونس مثلا، الضريبة على الشركات الفلاحية 10% مقابل 30% في باقي القطاعات، احنا اليوم 17.5% بعد 21، 31%. تركيا 44، هاذو دول اللي كترطنا بهم اتفاقيات شراكة، تركيا 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم، مصر اللي دولة صاعدة، اليوم مصر بفضل الإعانات والدعم والمواكبة، كنخرجنا من أسواقنا التقليدية، الدعم المخصص على مستوى النقل الدولي، الدعم المخصص على الصادرات كنخرجنا من أسواقنا اللي ما تقدروش المقاولة المغربية تباع...

الاتحاد الأوروبي اليوم، خصوصا إسبانيا، ما تقدروش، خاصنا نبيعو قبل ما تجي إسبانيا، ملي تجي غير ممكن ما نكونوش في المستوى نظرا للتحفيزات اللي كيستفيدوا منها، احنا ما كنعقولوش ما كينشاي، ولكن كنعقولو لا مجال للمقارنة مع أش كيتدار في دول أخرى.

ولهذا، نحن نعود ندعو الحكومة إلى ضرورة دعم المقاولة الفلاحية باش تبقى تساهم في توفير الأمن الغذائي في بلادنا، وتساهم كذلك في تموقع المغرب على مستوى التشارك والتبادل كشريك قوي مستدام وذو مصداقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مرعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

بعد الاستماع إلى عرضكم وجوابكم القيم فيما يتعلق بآثار هذه الاتفاقيات، لا بد أن نؤكد لكم بأننا نتفهم بأن هذا الانفتاح وتحرير المبادلات التجارية تم كإحدى الخيارات الإستراتيجية الهادفة إلى تحسين النمو وتقوية تنافس الاقتصاد الوطني وخلق فرص استثمارية جديدة لبلادنا، بطبيعة الحال مع توسيع هذه السوق، السوق الاستهلاكية انطلاقا من المغرب، وهذا زاد من حضور المملكة ضمن البيئة الاقتصادية الدولية أولا، ثم فتح أسواق جديدة وبدون قيود في وجه صادرات المقاولات المغربية خاصة المتوسطة والصغيرة، وكان وراء جذب استثمارات أجنبية مباشرة إلى بلادنا بطبيعة الحال، لأنها ترى في أن السوق المغربية سوق منفتحة على أسواق أخرى، وبالتالي تشكل سوق موحدة مع الدول التي لنا معها اتفاقيات التبادل الحر.

هام ذو أبعاد سياسية وإستراتيجية.

وتفاعلا مع جوابكم، نؤكد في الفريق الحركي أن إبرام اتفاقية التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وتركيا وغيرها من الدول التي يصل عددها إلى 56 دولة، تشكل خطوة مهمة في تطوير مسار العلاقات بين المغرب وهذه الدول والمجموعات، خاصة في الجانب الاقتصادي في إطار مبدأ راجح - راجح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت اتفاقيات التبادل الحر قد ساهمت بشكل واضح في فتح أسواق جديدة للسلع المغربية وفي فتح آفاق واعدة للتجارة والصناعة والمستثمرين المغاربة، إلا أنها للأسف أفرزت مجزا بنويوا وهيكليا قدر محوالي 200 مليار درهم كنتيجة حتمية لاختلال الميزان التجاري وإكراهات التسويق والإشكاليات المختلفة للمقاولة المغربية وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته.

وفي هذا السياق، نقترح في الفريق الحركي، في هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة المحترم:

- أولا، تقييم وتقويم وتحيين اتفاقية التبادل الحر ضمانا لمرودية أفضل وتحقيقا لمبدأ راجح - راجح؛

- ثانيا، تقويم وتطوير الإستراتيجيات القطاعية لتتلاءم مع هذه الاتفاقيات؛

- ثالثا، تمكين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، الذي صادق البرلمان على قانونها مؤخرا من وظيفة الاستشراف على التقويم المستمر لهذه الاتفاقيات؛

- رابعا، ضرورة تحفيز المقاولة المغربية على مستوى التمويل والتسويق للولوج إلى الأسواق الخارجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سمعنا منكم بأن رفع الرسوم من 30% لـ 135% على الواردات دبال الفلاحة، وما سمعناش واش غير على الحبوب بوحدها، إلى كانت غير الحبوب راه كاينين ناس اللي مخزين واحد العدد اللي باقي يديهم مدة كبيرة، ما عرفناش واش هاذ الفلاح اخذيتوه بعين الاعتبار ولا لا؟ وما قلتوش لنا، السيد رئيس الحكومة، واش هاذ الرسوم واش داخلة فيها الحضر والفواكه والقطاني؟ وما أدراك بالقطاني، لأن القطاني - كيف ما قالوا الإخوان - واحد العدد دبال الأسئلة راه فرمضان الناس اشراو العدس بـ 30 درهم، غير باش تاخذوه بعين الاعتبار السيد رئيس الحكومة المحترم. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس

- أولا ضرورة تقييم أثر اتفاقيات التبادل الحر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كذلك، وبطبيعة الحال نحن سنطلب ابتداء من السنة القادمة من الوزارة المعنية أن تقدم لنا هذه التقارير التي تقوم بها في إطار هذه الاتفاقيات للمناقشة والمدارسة على الأقل بمناسبة قانون المالية؛

- تحليل أثر التبادل التجاري الحر على البطالة وسوق الشغل؛

- دراسة المستوى الحالي للتحفيزات المقدمة للمقاولات المتوسطة والصغيرة؛

- ملاءمة السياسات الإنتاجية مع حاجيات أسواق الدول الشريكة في إطار هذه الاتفاقيات.

على مستوى البعد الاجتماعي، ندعو إلى القيام بـ:

- دراسة الأثر على سوق الشغل والبطالة؛

- فرض احترام معايير الشغل كشرط لدعم المقاولات المصدرة والمستفيدة من وضعية التبادل الحر؛

- وضع مقنضيات خاصة باحترام معايير العمل ووضعية العمال ضمن اتفاقيات التبادل الحر مستقبلا؛

- وتقديم تقرير سنوي عن وضعية المقاولات المصدرة ومدى احترامها، ويمكن أن تجري هذه الدراسة وزارة الشغل بتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

وكخلاصة، يمكن التأكيد بالرغم من المساهمة المتواضعة لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب والتي تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا بد من التأكيد على أن ذلك يجب أن يخضع إلى قياس الأثر والتحويلات التي تطرأ على سوق الشغل ومعدلات الأجور والدفع إلى انسجام السياسات الإنتاجية مع متطلبات هذه الاتفاقيات ورفع معدل البنية التركيبية للصناعة الوطنية، ووضع مخطط لتأهيل مهني يستجيب لمتطلبات الوضع الاقتصادي لكي يكون متنافسا قادرا على خلق التوازن المطلوب ضمن تحرير المبادلات، سيما مع البلدان الصاعدة باقتصاديات تنافسية تتطور من سنة إلى سنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم السيد الرئيس على توضيحاتكم القيمة حول موضوع اقتصادي

الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار، وعلى رأسهم السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، والسيد وزير الاقتصاد والمالية على جمودهم المقدرة في الدفاع على المقاولات الوطنية وتشجيع القطاع الخاص، من أجل العمل على استثمار الفرص التي تمنحها هذه الاتفاقيات الحالية والبحث عن وجهات جديدة توفر أسواق جيدة، من شأنها استقطاب المنتج الوطني.

السيد الرئيس،

الاقتصاد الوطني اقتصاد فتي وواعد، ويجب حمايته وصيانته عبر حماية المقاولات الوطنية وتشجيعها وفتح كل الآفاق أمامها من أجل الاستثمار، لأنه يبقى بالنسبة إلينا هو مفتاح كل الحلول للمعضلات الاجتماعية التي تواجه بلادنا، خاصة وأن بلادنا أصبحت مهددة، ومحط أنظار خصومنا في محيطنا الإقليمي المضطرب، وبالتالي يجب علينا أن نكون يقظين من أجل تخصيص بلادنا أمام كل أشكال الاحتجاجات المستوردة الغريبة على نموذجنا المغربي المتميز، لأننا بكل بساطة محسودين على نعمة الاستقرار التي تنعم بها بلادنا، محسودين على التفاننا جميعا على ثوابتنا ومقدساتنا، محسودين على غنانا الثقافي المتنوع القادر اليوم على التألف والانسجام، محسودين على قدراتنا مغاربية في تدبير خلافتنا وتطويرها من أجل تحسين صورتنا وأدائنا تجاه كافة الأمم والشعوب.

لذلك، علينا جميعا أن نسعى لحماية شعبنا وتحسيسه بأهمية تشجيع المنتج الوطني والإقبال عليه، لأنه دعم للمقاولات الوطنية وتشجيعها، فالاستهلاك المحلي هو عنوان نجاح أي استثمار منتج، لأنه أساس التطور الاقتصادي والمحرك الأساسي للدورة الاقتصادية الوطنية.

في مقابل ذلك، عليكم، السيد رئيس الحكومة، الاشتغال على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وحماية السوق الوطني من المضاربات عبر تعزيز آلية المراقبة والبحث عن أسواق جديدة لترويج المنتج الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وأظن استنفذ الحصة ديالو من الوقت.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، أيضا استنفذ الحصة ديالو من الوقت.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

وأنا استمع إليكم، تخيلت بأن المغرب راح في كلشي هاذ الاتفاقيات

المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

أكد أن هناك تحديات للمبادلات التجارية مع شركائنا الاقتصاديين في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية (GATT) فرضت علينا هذا التوجه، لأن بلادنا ليست بمعزل عن المنظومة التجارية الدولية التي توظرها المنظمة العالمية للتجارة، لذلك فإن اتفاقيات التبادل الحر جاءت في سياق تعزيز تواجد بلادنا في هذا المنتظم الدولي، ولله الحمد قطعنا أشواطاً مهمة جداً، وأكد أن الحكومة تشتغل على تعزيز هذا التوجه عبر تقوية العرض التصديري لبلادنا من خلال الاشتغال على عنصر الجودة، لأنها المحفز الأول للمبادلات التجارية.

السيد رئيس الحكومة،

بلادنا، ولله الحمد، اشتغلت على حماية المنتج الوطني، خصوصا الفلاحي ومنتجات الصيد البحري، والتي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2012. ولتعزيز هذا التوجه انخرطت بلادنا في سلوك يبين انخراطها التام في المنظومة التجارية العالمية، معززة بذلك علاقة بلادنا مع شركائنا الاقتصاديين عبر تحديث المنظومة القانونية المغربية وجعلها أكثر انسجاماً مع النظام المرجعي لهذه الدول، خصوصا الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف ضمان انسجام سلس في أسواق هذه الدول، وهو ما وضحته الأرقام التي أعطيت، والتي أدت إلى تحسن أداء الميزان التجاري بفعل ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات، رغم أن هذا الرقم لازال يقلقنا، إلا أنه ينحو منحى تصاعدياً، لهذه السنة هناك مؤشر إيجابي، ولكن رغم ذلك يبقى ارتفاع الفاتورة النفطية هو السبب المباشر لارتفاع نسبة الواردات على الصادرات.

السيد رئيس الحكومة،

نسجل في فريق التجمع الوطني للأحرار بارتياح كبير سعي الحكومة وإصرارها على تحقيق التوازن في التجارة الخارجية، عبر إطلاق 30 منظومة متكاملة بتمويل من صندوق الاستثمار الصناعي في قطاعات النسيج، السيارات والطائرات، الميكانيك، الكيمياء، البناء وترحيل الخدمات... إلخ، حيث ستعمل هذه المنظومات الصناعية على تعزيز المكاسب الاقتصادية للطلب العمومي، عبر المقاصة الصناعية ومحاربة كل أشكال ممارسة المنافسة غير المشروعة عند الاستيراد ومواجهة كل أشكال إغراق الأسواق المغربية بالمنتجات التركية والآسيوية في احترام تام للالتزامات الدولية بطبيعة الحال. وهنا لا بد أن نشيد وفتخر بما يحققه كل أفراد الحكومة، خصوصا

تجي تروح فيه المنتجات ديالها، اتفاقية مع تركيا الآن شوفوا المنتجات التركية أشنو اللي ديرة في المغرب؟ وأشنو اللي دارت في المنتجات ديال.. مع كامل الأسف

السيد الرئيس:

كمل الجملة، كمل الجملة ديالك، بضع ثواني ماشي مشكل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

أودي دابا الجملة.. خاصنا نكمولو المداخلة كلها، أما غير جملة واحدة لا داعي لها، ها هي.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد رئيس الحكومة، عندكم الكلمة للتعليق على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا.

في الحقيقة غادي نبدا من هاذيك الأخيرة، بالعكس الحكومة مفاوض نأج حتى مع النقابات، ولكن النقابات خاصهم يتفقوا، وما تخليش نرجع، ياك احنا في اجتماع أتم جالسين مجموعين وما اتفقوش، هذا اتفاق ثلاثي، اسمح لي هذا حوار ثلاثي، واحنا تحول لنا إلى حوار سداسي، خاصنا نتحملو النتائج ديالو ونمشيو فيه اشوية بشوية حتى نكملوه، ما عندنا مشكل، هذا من جهة أولى.

من جهة ثانية، أنا كنتغرب، الاتفاقيات كلها ليست في صالح المغرب، هذا عكس جميع التعقيبات اللي دارتها لا المنظمات ذات المصادقية الدولية اللي كتقيم الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني ولا حتى التعقيبات الوطنية، راه ماشي المشكل أي كصدر أقل من ذلك الشيء اللي كيتصدر لي، هاذ الشيء كان حتى قبل، واش حسنت نسبة (le taux de recouvrement)؟ واش حسنت نسبة التغطية؟ هذا هو النقاش، أشنو هو حسنت نسبة التغطية؟ كانت نسبة التغطية 40% ولات 50%، إذن رجحت، لأن قلت العجز، لأن هو العجز كان أصلا، لأن دولة كبيرة اقتصادية ديال قرن ولا قرنين من الزمن وهي الصناعة عندها قوية، طبيعي يكون العجز، ولكن واش كتنقل نسبة العجز؟ النسبة ماشي (en valeur absolue)، ماشي في الرقم العام، دابا إلى ما تفهمناش في هاذ المفاهيم يظهر لي ما غاديش نهضرو في...

أما المفاوضات التي كانت في جميع الاتفاقيات كان الفاعلين الاقتصاديين موجودين، وأنا عقلت على اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، الفاعلين الاقتصاديين، الوفد اللي كيمشي لواشنطن، والوفد اللي كيفاض هنا كانوا فيه، كانوا فيه الناس ديال النسيج، كانوا فيه الناس ديال

الجماعية، وتما كناكدوا بأننا نفاوض ونبرج، ونفاوض وننتزع، والواقع السيد رئيس الحكومة، واللي ثبتو لنا الواقع أنكم مفاوض فاشل، بدليل أنكم ما استطعتوش توصلوا لاتفاقية حتى مع النقابات، الشيء اللي ادفع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنها غدا غنتدير إضراب عام في المغرب، ما اعرفتش واش في راسك ولا لا السيد رئيس الحكومة؟ احتجاجا على إيقافكم للحوار وعلى الغلاء وعلى واحد العدد ديال الأمور، واتما هنايا في المنصة اليوم كتنقولوا لنا نفاوض وننتزع، نفاوض ونبرج.

المفاوض الذي يستهزئ بالطرف الآخر مفاوض فاشل، السيد رئيس الحكومة. وعلى سبيل التفاوض ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، المغرب فاض دائما من موقع ضعف، لم يفاوض قط من موقع قوة.

كتنقولوا لنا انتم، السيد رئيس الحكومة، بأنه احنا منين كنا في المعارضة امتنعنا عن التصويت على الاتفاقية ديال مريكان، الآن واش درتوا ملي اتنوما في الحكومة؟

ما يثيرنا، السيد رئيس الحكومة، أنه وهذا راه كيضرب حتى العمل السياسي والثقة في السياسيين، ملي كنكون في المعارضة كتنقول كلام وكتمارس ممارسة، وملي كنكون في الحكم كنجي كندافع على ذلك الشيء اللي كنت كتنقدو وأنا في المعارضة، كيف ابغيتو الشعب المغربي مازال يثق في السياسيين؟ كيف ابغيتو يثق في الحكومات ديالو؟

السيد رئيس الحكومة،

كما قلت هذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر فيها اللي كيمس المصالح العليا للوطن، ما تكلمتوش لنا على الاتفاقية ديال كيجالي؟ واللي صادقتو عليها في المجلس الحكومي، واللي فيها المغرب موقع إلى جانب البوليساريو، قل هاذ الشيء للمغاربة باش يعرفوه، ومازال ما جاتش للبرلمان، أكيد غادي يكون عندنا فرصة فيناقشوها في البرلمان، وإن كنتم كتنجيو للبرلمان فقط باش تدوزوا هذيك الاتفاقيات، من دون إعطائها الوقت في المناقشة، وهاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر كلها عمرها ما شركات المعنيين بالأمر، عمرها ما شركات لا المهنيين ولا النقابات وما كتراعيش الجانب الاجتماعي فيها، أغلبها لا يراعي الجانب الاجتماعي.

كنجي وكنقول لنا بأننا هاذ الشيء ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر راه في مصلحة المغرب، قول لنا غير اتفاقية ديال التبادل الحر وحدة فيها المغرب في الميزان التجاري هو كيصدر أكثر مما كيستورد، كلهم الاتفاقيات ديال التبادل الحر فيهم عجز ديال الميزان التجاري، فيهم عجز الشيء اللي يؤثر لنا على ميزان الأداءات، الشيء اللي كيجعلنا نمشيو للاستدانة واللي كيرهن أيضا القرار السيادي المالي، وكنوليو كتنطبو ذلك الشيء اللي كتنقول لنا المؤسسات المالية المانحة.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ الاتفاقيات أغلبها ولا كلها لا تخدم مصالح المغرب، والدول اللي كتنوقعها، سواء أوروبا ولا أمريكا كتنوقعها باعتبار أن المغرب سوق باش

غادي ندير واحد القضية لأن الوقت، تضريب القطاع الفلاحي، أنا كنتغرب الأخ اللي طرحها، لأن فعلا كايين تضريب القطاع الفلاحي بدا من 2014 فاش ابدينا وباش بدا في القوانين المالية ولكن بالنسبة للشركات الكبرى فقط، ما غاديش يوصل للفلاحة الصغار أبدا، لأن تحدد حتى رقم المعاملة 25 مليون ديال الدرهم رقم معاملة سنوي هاذو كيكون عندهم من 2014 ل 2015 تدار التضريب دياهم، بالمناسبة 17.5 % فقط.

ثم من بعد ابتداء من 2016 بدا ديال اللي عندهم 20 مليون درهم، ابتداء من 2018-2019، 10 مليون درهم وعتبقي في الشركات الكبرى فقط، أظن بأنه تكافل الشركات الكبرى ولو فلاحية مع الفلاحة الصغار أظن بأنه شيء معقول وطبيعي وخصوصا نمضيو فيه.

بالنسبة لاتفاقية التبادل الحر الإفريقية هادي راه تستخدم المصالح العليا للبلاد، وكفتخرو أن المغرب من البلدان التي سارعت إلى توقيعها، من الأوائل ديال البلدان اللي وقعتها.

بطبيعة الحال عندها كلفة، ولكن غادي نمشيو إن شاء الله في دعم والدفاع عن المصالح الوطنية، لأن غير فاش قررنا الاندماج والرجوع إلى الاتحاد الإفريقي قرر المغرب الرجوع للاتحاد الإفريقي راه اختار مسار، وهاك المسار عندو نتأج، انت ابغيتي تدير واحد الخطوة وما ابغيتيش تجني النتائج ديالها مستحيل، لا بد منها.

النتائج كلها إيجابية والحمد لله، ولا أظن أن الحكومة هي اللي وقفت الحوار الاجتماعي وقلناها، طبيعي أنه من بعد فاتح ماي كنا تمنينا الحوار الاجتماعي نستأنفه مباشرة بعد فاتح ماي، ولكن بعد فاتح ماي كنا خاصنا ننتظرو الانتخابات ديال اتحاد مقاولات المغرب حتى كملت الانتخابات، انتظرنا حتى تم الاتصال الأول كما هو بروتوكوليا كيم عادة، وفعلا استقبلت السيد الرئيس وكان استقبال جيد ورائع.

بعد الآن خلال هاذ الأسبوع أو الأسبوع المقبل راه غادي نبدوا الاتصالات الأولية لاستئناف الحوار الاجتماعي، احنا دائما مفتوحين وموجودين وما كايين حتى شي مشكل.

الحوار الاجتماعي هو حوار غادي يوصل إلى اتفاق، إلى ما وصلناش لاتفاق واش الاتفاق هو فرض الشروط؟ راه الحوار الاجتماعي حوار كنتفقو، إلى ما اتفقناش راه ما اتفقناش، ما يمكناش تحمل غير طرف واحد، الجميع يتحمل مسؤولية عدم الوصول إلى اتفاق غادي نقولها هنا، الجميع، أما إلى جينا أنا عندي واحد اللائحة قبلها أو رفضها والاتفاق هاذك ماشي حوار اجتماعي، هاذك فرض الشروط، هاذك فرض الشروط ما كايينش في الإدارة مجال التفاوض ومجال الحوار.

إن شاء الله، احنا الحوار الاجتماعي باقي عندنا النية وإرادة كاملة باش نستأنفوه إن شاء الله، واحنا مفتوحين واخا هاذ الشي اللي تم دابا، هاذ لا يفسد للود قضية، هاذ جزء من الأمور العادية اللي تتم، واحنا إن شاء الله غادي نستقبلو المسؤولين ديال النقابات في القريب العاجل، وإن شاء الله

الفلاحة، كانوا فيه، وباقي حاضرين هاهما حين، كيف نقول بأنه لم يتم إشراك؟ أنا ما افهمتش هاذ القضية، هاذ الشي كايين، ونحن لم نكن ضد الاتفاقية، ما صوتناش بلا، كنا ضد، كنا متحفظين على بعض الأمور، طبيعي لأن في المعارضة، وهديك هي المعارضة كنصوتو بالامتناع ومع إذا كان ضروري نصوتو مع، وشفتنا بأن الأمور إيجابية، احنا ما عندناش مشكل، ولكن أنا قلت صوتنا بالامتناع باش نبرهن بأن احنا ما كناش ضد اتفاقية التبادل الحر، لأن كنطلبو تحسين الشروط، ولكن دابا الاتفاقية راه موجودة، واحنا اتخذنا عدد من الإجراءات لتحسين شروط الاقتصاد الوطني باش يستفيدوا أكثر من هاذ الاتفاقيات.

ويمكن أن أقول بأن غير قانون المالية ديال 2018 بوحدهم اتخذت عدد من الإجراءات ذات أهمية بالغة، أنا نهضر على بعضها، راه هضرت عليها اشوية ولكن مع ذلك نرجعو لها.

أولا، الضريبة التصاعدية على الشركات، هادي لأول مرة وشحال وهو المقاولات كتنطال بها، لأول مرة تدارت في المغرب، وهي لمصلحة الشركات المتوسطة أكثر، لأن كنخفف عليها، فهذا إجراء وإجراء تحملنا المسؤولية ديالو.

ثانيا، إعفاء الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور التي لا تتجاوز 10000 درهم خلال 24 شهر في حدود 10 ديال الأجر بدل 5 أجراء، هذا في دعم التشغيل بالنسبة لهاذ المقاولات ودعم المقاولات الجديدة لمدة السنتين الأولى ديالها.

الإعفاء من الغرامات والعقوبات بالنسبة لدافعي الضرائب، اللي عندهم تأخر في أداء الضرائب وعليهم الغرامات باش نسهلو عليهم أداء الضرائب. إعفاء التعويضات المحكوم بها في إطار مسطرة التحكيم في نزاعات الشغل في نفس الوقت ديال الأحكام القضائية اللي صدرت.

وهكذا عدد من الإجراءات، بطبيعة الحال هاذك الإجراء الأخير اللي أشرت ليه ديال المقاولات المناولة للمقاولات المصدرة تعطت ليا وضعية مصدر، هادي حتى هي راه مهمة، وتدارت لأول مرة في تاريخ المغرب، أنا ما افهمتش كيفاش تتقول لي هاذ الشي إيجابي، ولكن ما كايينش نفهمو، ولكن نقولو ما كايينش إشراك، ما كايينش، إلى آخره، كلها في صالح.. هذا الكلام العام العدمي الكامل اللي كيسد جميع، هذا ماشي كلام معقول ولا منطقي.

ولكن أنا اعترفت وقلت بأن كانت عدد من الإجراءات اللي تدارت هادي مشات عموما في صالح المغرب واتفاقيات التبادل الحر حسنت عدد من المؤشرات، بما فيها تدفق الاستثمارات الأجنبية ووضع المقاولات المغربية، تنافسية الاقتصاد، هاذ الشي كلشي ربحنا جزء من اتفاقيات التبادل الحر.

نقولو كايين صعوبات أخرى وأمور أخرى ما حسناهاش وخصوصا زيديو أنا متفق معك، واحنا موجودين لهاذ الشي.

الدستورية.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي الخطوط العامة لسياسة الحكومة في مجال التنمية، تنمية اللغات والنهوض بالثقافة الوطنية؟ ما هي الخطوات العملية لتفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم، الفريق الاشتراكي يسألكم حول السياسة الحكومية المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية المختلفة ببلادنا؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم، سؤالنا أي مقارنة تعتمدها السياسات العمومية لبلورة واغتناء واثمين التعدد اللغوي الثقافي في المغرب لخدمة التنمية عموما؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد النقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف اعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الوضع اللغوي في البلاد يعتبر أعقد وأصعب بالإشكالية التي تعيق التنمية فشلت فيها كل الحكومات منذ الاستقلال إلى الآن وهي سبب رئيسي فيما حصل في نظامنا التربوي.

وضع بين العربية الفصحى والأمازيغية المعيارية كلغتين رسميتين وكذا

ونستأنفو وتمناو على الله نوصولو إلى اتفاق يرضي الجميع. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والآن إلى اسمحتو ننتقلو للأسئلة المرتبطة بالمشور الثاني، وعندنا فيما 7 أسئلة.

السؤال الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكريم،

السيد رئيس الحكومة، ما هي إستراتيجية الحكومة للحفاظ على اللغة والتعبيرات الثقافية الوطنية مع الاحتفاظ على الإنسية والهوية الوطنية؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

الفريق الحركي، نفس السؤال السبي يحفظه، تفضل.

المستشار السيد يحفضه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم أن الدستور ومنذ 7 سنوات على اعتماده وضع الإطار القانوني للسياسة اللغوية الوطنية بمكوناتها وأبعادها المبنية على مبدأ الوحدة في التنوع.

إلا أننا نسجل أن الحكومة لم تستطع لحد الآن تنزيل هذه المرجعية

ثالثا، وبأي وضع لغوي سنستقبل ما يسمى بعصر العولمة والثورة التكنولوجية الرقمية وبأي وعي لساني سنلج هذا العصر؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل.

انتقلنا من أسئلة التجارة والاستثمار والاقتصاد إلى أسئلة اللغة والثقافة والهوية.

بالمناسبة هذا أول موضوع يطرح على مستوى الجلسات الشهرية، أول مرة يطرح هذا الموضوع في إحدى جلسات الأسئلة الشهرية.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أنا معتر بإثارة هذا الموضوع، وبطبيعة الحال كنتلى راسي مندمج فيه بطريقة كاملة، تشلحيت، "حتى ما نساوا الشلحيت ناولت، أيت مادي استما أونصلح ري، تميرت نون".

أود في البداية أن أشكر بطبيعة الحال جميع الفرق وجميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا الموضوع.

وأريد أن أشير منذ البداية إلى أن هذا واجب دستوري، بطبيعة الحال، والدستور أولى اهتمام خاص للغات ومختلف التعبيرات الثقافية الوطنية باعتبار اللغة الأمازيغية واللغة العربية لغتين رسميتين، باعتبارهما معا رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء، صيانة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، والعمل على انسجام السياسة اللغوية والثقافة الوطنية وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والافتتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

وقد أولى البرنامج الحكومي اهتمام كبير لهذه المحاور جميعا، وفيه عدد من الإجراءات، ولكن أريد أن أشير منذ البداية إلى أن استكمال الترسانة القانونية في مجال تنمية اللغات والثقافة الوطنية هو أولوية الأولويات في هذا المجال.

وهناك مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية.

وهناك مشروع القانون التنظيمي 04.16 الذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهذان المشروعان موجودان في البرلمان منذ سنة، إيلا ما صدروش ما غاديش ندققو بصفة نهائية السياسة الحكومية.

الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية بجانب التعايش مع لغات أجنبية، يرى فيها البعض فوضى لغوية، بينما يرى فيه البعض الآخر مصدر تنوع وغناء وتفرد.

وبين هذا وذلك، تبدو سياسة الدولة في المجال اللغوي غامضة ومربكة، ينقصها التدبير العقلاني للتنوع اللغوي، حيث يتعين توضيح الوضع القانوني للغتين العربية والأمازيغية واللغات الأخرى وتحديد وظائف كل لغة من هاتاه اللغات بجانب صياغة سياسة في المجال التربوي، تحدد مكانة اللغتين العربية والأمازيغية وباقي اللغات المتواجدة بالمدرسة والجامعة المغربية، إلى حد الآن لم تتغلب على هذا الموضوع.

والدولة بدون شك هي المسؤولة في المقام الأول عن تشخيص الوضع اللغوي من خلال وضع سياسة لغوية يوازها تخطيط لغوي، ولقد أضحي من الضروري إقرار سياسة لغوية منصفة وتخطيط لغوي عقلاني لتدبير واقع تعددي، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على الإرث الحضاري والهوية للمغاربة أو بضمان الحق في التعلم بلغة الأم أو بإخراج المنظومة التربوية من الرتابة والتخبط الذي يؤدي الطفل الثمن غالبا وأسرته.

ولتجاوز حالة الفوضى اللغوية بمنظومتنا التربوية يتعين:

أولا، الانطلاق من واقعنا بالجمع بين متطلبات الهوية والالتقاء وبين مستلزمات الانفتاح وما يساير التقدم العلمي والتكنولوجي.

ويتعين ثانيا، تحديد وظائف كل لغة على حدة وتأهيلها وإعدادها للإدماج في المنظومة التربوية بتغليب لغة الهوية والأم ولغة الوجدان في أسلاك ما قبل التدريس.

وعلى المستوى الترابي تحيل الجهة في المقام الأول على الوطن والإطار الموحد، وتحيل من جهة أخرى على خاصية الاختلاف والتعدد التي تفتح إمكانية تطبيق سياسة لسانية محلية كرافد لسياسة وطنية جامعة، فالتنوع يتضافر من أجل بناء الوحدة وتقدمها.

ويكمن التحدي الأساسي بين التوفيق بين حاجياتنا إلى تثبيت لغاتنا وثقافتنا وبين متطلبات العصر من التخطاطب والتواصل مع العالم الخارجي، والتدبير اللغوي يتداخل فيه ما هو سياسي وإيديولوجي وما هو هوياتي ومؤسسي، وعلينا توقيع هدنة لغوية وعدم تأجيج الطابع العدائي الذي يسد كل أبواب الحوار، حتى تتمكن من تجاوز مرحلة التجاذب الهوياتي، ويمكن أهل الاختصاص والخبرة من ضبط السوق اللغوية والخروج بسياسة منصفة وعادلة ومندمجة في ظل تناسل المؤسسات المتخصصة المتعددة والكبيرة جدا، ومع ذلك لا نستفيد مما...

انطلاقا من هذا، سيدي رئيس الحكومة، أطرح عليكم ثلاثة أسئلة:

ما هي الملامح العامة للسياسة اللغوية في المغرب؟ وما آثارها على الهندسة اللغوية بالمدرسة المغربية؟

ثانيا، ما هي الدعوات الأساسية لإرساء سياسة لغوية منصفة وعادلة

لتدبير التعدد اللغوي بالمغرب؟

والرزمة الزمنية للتنفيذ.

كما سيتم الحرص على توفير العدد اللازم من الأساتذة لتغطية الخصاص في هذا المجال، وبالمناسبة من هنا إلى 2030 غادي يخصص 18000 مدرس للغة الأمازيغية، 9000 في الابتدائي ومن بعد ذلك 9000 في الإعدادي والتأهيلي.

ويمكن أن أقول أنه لحد الساعة تم تحقيق جملة من المكتسبات في هذا الإطار منذ بدأ تدريس اللغة الأمازيغية وإلى حدود الموسم الحالي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أكثر من 4200 مؤسسة تعليمية تدرس بها اللغة الأمازيغية جزئيا أو كلياً.

أكثر من 500 ألف تلميذ وتلميذة يدرسون اللغة الأمازيغية، 300 ألف من 7 مليون يعني السدس ديال التلاميذ اليوم كيدرسوا اللغة الأمازيغية، السدس ديال التلاميذ فقط.

5000 أستاذ وأستاذة يدرسون اللغة الأمازيغية، من بينهم 414 أستاذ متخصص من خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وبالتالي هاذ العام زنا ضاعنا عدد المدرسين الذين هم في طور التكوين، اليوم كين 150 فهاذ السنة وسنعمل على الرفع التدريجي لهاذ العدد ديال الأساتذة المكونين خاصين بتدريس اللغة الأمازيغية تدريجيا في السنوات المقبلة، وذلك لسد الخصاص الموجود والاستجابة للحاجيات.

وبطبيعة الحال، واحد المشكل كان فواحد الوقت نتيجة مبررات متعددة ولكن ما كانش مقبول، ولكن كان فواحد الوقت هو أنه بعض أساتذة تدريس اللغة الأمازيغية مع الأسف الشديد أحيانا كان تكليف بتدريس لغات أخرى وكيجيدوهم من اللغة الأمازيغية، هاذ القضية اليوم بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية انتهى هاذ الزمن ويجب أن نهيها نهائيا، الأساتذة ديال تدريس اللغة الأمازيغية غادي يبقوا يدرسون اللغة الأمازيغية لأن احنا ابغينا نطورو هاذ التدريس ونمشيو به في التعميم التدريجي إلى أن يتم التعميم إن شاء الله.

إذن هذا فيما يخص تعميم تدريس اللغة الأمازيغية وبطبيعة الحال هاذ الأوراش كلها يتم فيها التنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الإجراء الثاني اللي قننا به، هو الشروع في تدريس اللغة الأمازيغية في بعض المؤسسات والمعاهد العليا، وذلك أنه أطلقنا واتخذنا تدبير إجرائي لتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 05.2017 بتاريخ 8 يونيو 2017 بشأن تدريس اللغة الأمازيغية في عدد من المؤسسات والمعاهد العليا للعمل على وضع برامج تكوينية في اللغة الأمازيغية بهذه المؤسسات بغية تأهيل الذين يتابعون تكوينهم فيها في مجال اللغة الأمازيغية، وذلك بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتفعيلا لمضامين هذا المنشور، فقد تم فعلا إطلاق عملية تدريس اللغة الأمازيغية في هذه المعاهد:

ولكن رغم ذلك، ووعيا منا بأن هاذ الورش هو ورش أولوي، هو ورش ضروري وورش مهم، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات في انتظار المصادقة على مشروع قانونين باش تكون خريطة الطريق نهائية، ولكن غادين في نفس المنطق ديال المشروعين، نفس المنطق، وبالتالي قننا بعدد من التدابير اتخذناها في هذه السنة، سنة واحدة ورغم ذلك درنا عدد من التدابير:

التدبير الأول هو تنمية اللغات والثقافة المغربية في ضوء الإستراتيجية المعتمدة في تدريس اللغات، وذلك انسجاما مع الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 2015-2030، مخطط العمل لفترة 2007-2021 في مجال تدريس اللغات ولغات التدريس، يركز على التواصل الشفهي، وعلى 3 لغات في التعليم الابتدائي، ويتعلق الأمر بالعربية والأمازيغية بوصفها لغتين رسميتين وأيضا بالفرنسية بوصفها لغة افتتاح، تضاف إليها الإنجليزية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي في المدى المتوسط ولغة أجنبية أخرى اختيارية ابتداء من السنة الأولى ثانوي تأهيلي.

وترتكز الهندسة اللغوية كما هي محددة في أفق الإصلاح التربوي الذي أرسته الرؤية الإستراتيجية، على ما يلي:

اعتبار اللغة العربية لغة إلزامية في كل مستويات التعليم المدرسي بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس.

ثانيا، تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في السلك الابتدائي في الأمد المتوسط في ست سنوات كلها.

وتيسير بعض التعلمات باللغة الأمازيغية في نفس الوقت في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، وتطبيق نفس المقاربة على مستوى السلك الإعدادي والثانوي في تدريس اللغة الأمازيغية في أفق 2030.

بمعنى أنه في أفق ست سنوات 2021-2022 تعميم اللغة الأمازيغية في الابتدائي، ثم بعد ذلك في أفق تعميمها على مستوى السلك الإعدادي والسلك الثانوي، وهذا كله في أفق التعميم التدريجي لتعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة إلزامية.

وحسب الرزمة التي سيحددها القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم فإن العمل ينصب على اتخاذ عدد من التدابير منها:

إعداد البرنامج الدراسي للغة الأمازيغية بمكوناته السنوية والمعجمية وحملته الثقافية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والحمد لله اليوم عندنا واحد المؤسسة مهمة، عندها تجربة طويلة فهاذ المجال نرجع إلى خبرتها ونعتمدها.

سيتم العمل على تجديد منهاج اللغة الأمازيغية على غرار باقي اللغات المدرسة بمنظومة التربية والتكوين، وسيتم ذلك بعد صدور القانون المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الذي سيحدد التزامات كل الأطراف

ثالثا، تعزيز موقع اللغة والثقافة المغربية في مجال السمعي البصري: هذا أيضا تدارت فيه عدد من الجهود على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وبطبيعة الحال احنا واعيين بالصعوبات اللي كاينة، واعيين بأنه إما عدد ساعات البث أو الكمية ديال البرامج اللي تنتج من قبل الفاعلين الأمازيغيين أنفسهم باقي ما تعطياتها القيمة الضرورية، ونحن إن شاء الله سنحاول أن نطور هذا في المستقبل، وبالتالي غادي نعطي مزيد من الدعم لدعم الإعلام الأمازيغي.

رابعا، توسيع أصناف جائزة المغرب للكتاب لتشمل الإبداع الأمازيغي: على الرغم من أن جائزة المغرب للكتاب من خلال المرسوم المحدث لها، كان يتضمن أنه يمكن الجائزة تكتب باللغة العربية أو باللغة الأمازيغية، ولكن نتيجة أن التنافس مفتوح، تنقلوا لغة المغرب في الأدب مفتوحة تبتنافس فيها بالأمازيغية والعربية، وثبت إلى حد الساعة حتى شي إنتاج أمازيغي ما استطاع يحصل على الجائزة، وبالتالي قلنا خاصنا نعدلو هاذ المرسوم وندخلو واحد الجائزة خاصة تشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي وجائزة أخرى تشجيعية للدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، وفعلنا عدلنا المرسوم وصدر في الجريدة الرسمية هاذ المرسوم، وستهم أيضا وخاصة بالأدب الأمازيغي والدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية.

إذن هذا في مجال جائزة المغرب للكتاب، باش نعطي هاذ الجائزة تكون فعلا جائزة المغرب بمختلف تعبيراته الثقافية وبلغتيه الرسميتين، ماشي فقط جائزة للغة واحدة.

إذن بالنسبة لدعم الثقافة الأمازيغية، بطبيعة الحال هاذ الشي دابا تدارت فيه عدد من الإجراءات، إدراج قضايا اللغة والفكر والإبداع والفنون الأمازيغية في خريطة البرامج الثقافية الكبرى، إما في المعرض الدولي للنشر والكتاب، وهاذ الشي كان من قبل هاذ الحكومة، ولكن أيضا في المهرجانات الثقافية وفي اللقاءات والندوات الفكرية، ومزيد من الدعم للفنانة وللمثقفين الأمازيغ والاهتمام بالتراث اللامادي الأمازيغي، وعلى سبيل المثال فمن أصل 22 مهرجان تنظمها وزارة الثقافة سنويا، تخصص خمس مهرجانات كليا للثقافة والفن الأمازيغي، كما تحضر الأمازيغية بشكل ملموس في ست مهرجانات أخرى على المستوى الوطني.

بالنسبة لتنمية الثقافة الحسانية، بطبيعة الحال الثقافة الحسانية أيضا تقع في صلب اهتماماتنا وفي صلب إستراتيجية مخططات عمل قطاع الثقافة باعتباره مكون أساسي من مكونات الهوية المغربية الموحدة، وذلك من خلال العرض الثقافي في شقيه الفني والتراثي، وذلك من خلال دعم المهرجانات، ومن خلال دعم المسرح الحساني، ومن خلال صيانة التراث الثقافي الشفهي الحساني، من خلال جملة من المشاريع المتعلقة بالمكون الثقافي بإعداد عقد برنامج تمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لكل الجهات والأقاليم الجنوبية من 2016-2021، وهو برامج التنمية اللي كان وفيه المكون الثقافي مكون أساسي.

أولا، المعهد العالي للإعلام والاتصال، وتم الشروع في تدريس الأمازيغية به خلال الأسس الأول من السنة الجامعية الحالية 2017-2018 لطلبة السنة الأولى من الإجازة الأساسية في الإعلام والاتصال، ومعدل ساعتين في الأسبوع موزعة على 29 حصة، ويتم التقييم عن طريق المراقبة المستمرة والامتحان النهائي على أساس مجموعة من الأنشطة البيداغوجية.

المعهد العالي للمهن السمعي البصري والسينما أيضا، حتى هو اتخذ تدابير استعجالية لدعم تدريس الأمازيغية فيه.

ثالثا، المدرسة الوطنية العليا للإدارة، هاذ المدرسة تعمل على إدراج اللغة الأمازيغية ضمن المناهج والمجزوءات والمقررات الدراسية بها بتنسيق مع المعهد الملكي، حيث تم إبرام اتفاقية تروم تنزيل برنامج خاص لإدماج الأمازيغية في تكوينات المدرسة، بغية تأهيل طلبة المدرسة اللي هما الأطر ديال الإدارة المستقبلية المغربية وخصوصا الأطر العليا، تطوير قدراتهم في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

كما تم وضع رصيد وثائقي مهم من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية رهن إشارة طلبة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لدعم البحث في هذا المجال.

رابعا، المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي.

خامسا، المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث. وهي كلها أيضا معاهد بدأت فيها وضع هاذ السياسة ديال تدريس اللغة والثقافة الأمازيغية.

المعهد العالي للقضاء اللي هو أيضا توجدات جميع الإمكانيات لبدء التدريس ابتداء من شتنبر المقبل باتفاق مع المعهد الملكي، تعيين مدرس، تعيين البرنامج، الحمد لله، لأن وضع البرنامج يحتاج إلى اجتماعات وإلى إعدادات، مكيف مع كل معهد من هذه المعاهد، البرامج تنكيف للطلبة ديال هاذ المعاهد، وبالتالي القضاة، إن شاء الله، اللي غادي يتخرجوا من هنا لبعض سنوات، إن شاء الله، غادي تكون عندهم قدرة على الأقل على الفهم والتواصل باللغة الأمازيغية وتكون عندهم معرفة ديال الحد الأدنى من المعرفة بالثقافة الأمازيغية، حتى ولم يكونوا أمازيغ ولم تكن لغتهم الأم أمازيغية.

تنظن بأن هذا راه واحد المجال مهم خطينا فيه هاذ الخطوة، وغادي نعرزو أكثر هاذ الخطوات في السنوات المقبلة، إن شاء الله، ابتداء من السنة المقبلة.

وبغيت نشكر هنا شكر خاص للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجميع الأطر التي تطوعت وتكلفت بوضع البرامج وإعطاء الخبرات ديالها الطويلة في هذا المجال، وأيضا للأطر التي ستدرس الأمازيغية، وأيضا أريد أن أوجه الشكر إلى الوزارات المعنية، وخصوصا وزارة الثقافة والاتصال، وزارة التربية الوطنية وأيضا كتابة الدولة في التعليم العالي لأن كلهم ساهموا في هذا الورش.

خاضتها القوى الوطنية والديمقراطية الحية منذ الخمسينيات. وطيلة هذه السنوات شهدت الساحة السياسية والحقوقية والمعرفية نقاشات وتدافعات على قدر كبير من الأهمية وعلى قدر كبير من المخاوف والمخاطر كذلك، هذا النقاش حول اللغة يصب في الغنى الثقافي والحضاري لبلادنا والإنسية المغربية الذي تحميه وتضمنه الوحدة الوطنية القائمة على المشترك وعلى التنوع والاختلاف الذي يشكل اسما حقيقيا لرص لبنات الوحدة الوطنية بعضها ببعض بقيادة جلاله الملك نصره الله.

واننا في الفريق الاستقلالي، عندما نطرح مشكل اللغة في بلادنا، فإننا نروم الوقوف على ما تضمنه الدستور من مقتضيات ومضامين تتعلق بالسياسة اللغوية، خاصة وأنها تشكل الاستمرارية للحكومة السابقة، سواء على مستوى القيادة أو الائتلاف أو على مستوى برنامجها.

لكن جوابكم، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة المحترم، جاء بعيدا كل البعد عن هذا التمثل حيث أعطيتم للغة الأمازيغية أكثر، وكان اهتمامكم كبير باللغة الأمازيغية ونسيتم أن اللغة العربية تختصر، أعطيني اليوم من المثقفين من يهتم باللغة العربية ويحسن التكلم بها، وهنا أقول صدق حافظ إبراهيم عندما قال:

رموني بعقم في الشباب وليتني
عقمت فلم أجزع لقول عداقي
ولدت ولما لم أجد لعرائسي
رجالا وأكفاء وأدت بناقي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اللغة والثقافة المغربية واللذان تقدمهما في الأيام الأخيرة لولايتكم السابقة تؤكد لكم أن التأخير الممنهج في تهيء تلك القوانين التنظيمية وتعهدكم عدم إطلاق حوار وطني شامل بشأنها قد انعكس بشكل سلبي على الدينامية التي انطلقت مع دستور 2011 بخصوص قضايا اللغة والهوية الوطنية.

والمحصلة اليوم أنكم وبعد سبع سنوات على دستور 2011، وبعد مرور سنتين من إعداد القانون، القوانين لازتم لم تراوحوا بعد غرفة الانتظار، لازتم مع كامل الأسف في نقطة البداية، سواء تعلق الأمر بوضعية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية أو حتى فيما يتعلق بالتعبيرات الشفهية المنتشرة على المجال الجغرافي الوطني الواسع وفي مقدمتها التعبير اللغوي والثقافي الحساني.

فهل تعتقدون، السيد الرئيس، أنكم بإرجاعكم المستمر لكل القضايا الحساسة وتتعهدون طرحها فجأة في نهاية ولايتكم دفعة واحدة للرأي العام ستتمكون من تجنب الأسئلة المرحجة وستعبرون بذلك بالحكومة إلى شط الأمان؟

هناك عدة قضايا ساخنة يجب الانقلاب عليها من الآن ولا تتطلب التأخر والتسويف، وهي التقاعد، المقاصة، القوانين الانتخابية وقوانين أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكرت.

ما هي الخلاصات التي أريد أن أنتهي إليها؟
أولا، محورية البعد الثقافي عامة واللغوي خاصة في بعدنا التنموي وفي نموذجنا التنموي وفي مسيرة الإصلاح التي ننشدها.

ثانيا، هاذ الموضوع اعطيناه اهتمام، ودليله أنه درنا عدد من الإجراءات التي ما كانتش قبل على الرغم أنه باقي ما صدرش القانون التنظيمي اللي هو الآن في البرلمان وننتظرو إن شاء الله النقاش، نتمنى تقدم التعديلات على المشروع أو على الأقل مشروع القانون الأول، من بعد مشروع القانون الثاني اللي هما في مجلس النواب في القريب، ويتصادق عليهم في الأسابيع المقبلة، وفي هاذ الدورة باش يتحال على مجلس المستشارين إن شاء الله، لأن بصدورهما غادي تبدأ مرحلة جديدة فيها قطيعة مع المرحلة اللي قبل منها، غنولي عندنا خريطة وطنية جديدة مؤطرة بقوانين.

ثالثا، هذا مشروع مجتمعي كبير يحتاج إلى اندماج الجميع، الجميع يجب أن يخرط فيه، ويكون التعاون ديال الجميع، سواء كانت الحكومة بطبيعة الحال وعندها المسؤولية والإدارات المعنية والمؤسسات العمومية عندها مسؤولية، ولكن أيضا البرلمان، ولكن بالخصوص المجتمع المدني، فهذا مشروع خاصو انخرط جاعي، رسميا، شعبيا، تربويا، تعليميا، إعلاميا، فنيا، من قبل الجميع، بطبيعة الحال احنا مستعدين للإصنات إلى جميع الانتظارات وإلى جميع الطلبات.

وأيضا أريد أن أشير إلى أن تعميم التعليم اللي أعلنت عليه اليوم واللي غادي نمشي فيه وغمشيو فيه، هذا عندو واحد الكلفة عالية، كلفة مالية، كلفة بشرية، ورغم ذلك نحن مصممون عليه، لأنه واجب وطني، دستوريا ووطنيا وفي الوجدان ديال جميع المغاربة وغادي نجحو فيه بإذن الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، وأول مداخلة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، تفضل السي الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكريم،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، وهو يشارك في مناقشة موضوع تنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية في جلسة اليوم، يود أن يؤكد على مسألة أساسية وهي أن الانشغال بالمسألة اللغوية لبلادنا لا يمكن اعتباره تحت أي ظرف من الظروف مسألة جديدة أو طارئة، بل لقد كانت دائما في صلب معركة الحرية والاستقلال، معركة الوحدة التي

حتى أنا غتركر على اللغة الأمازيغية ولكن هاذ الشي ما كيغنيش أن عندنا ملاحظة حول التهميش ديال اللغة العربية، ولكن سأركز على اللغة الأمازيغية لأنه أكثر تهميشا وحيفا.

السيد رئيس الحكومة، تحدثم على المكتسبات أنه وصلنا 500 ألف تلميذ اللي كيدرس اللغة الأمازيغية، نزلنا تراجعنا، السيد رئيس الحكومة، من 600 ألف في 2009 إلى 500 ألف اليوم، كين تراجع وليس مكتسب.

السيد رئيس الحكومة، تذاكرتو وسجلت هنا على 5000 مدرس، السيد رئيس الحكومة، كان عندنا 14000 مدرس في عهد الحكومة السابقة، واليوم تراجعنا بـ 9000 مدرس ما خطأتش في الرقم. عدد المفتشين من أزيد من 60 مفتش اليوم 21 مفتش، 2015: 21، ربما اليوم أقل.

عدد المؤسسات كانت 4000 مؤسسة مع انطلاق العملية ديال التدريس 2003-2004 مع الانطلاق، إذن فين هو المكسب؟ بل بالعكس في 2009 وصلنا واحد العدد أكبر بكثير من هاذ الرقم. السيد رئيس الحكومة،

الخطاب ديالكم حمل لنا، مع الأسف، واحد المجموعة من المغالطات ماشي معقول أنت كتعجبك المقارنة غادي ندير لك المقارنة، ما بين أشنو كان الوضع ديال الأمازيغية قبل 2011 وما بين ما جيتو أنتوما هاذ الائتلاف الحكومي بعد 2011.

قبل 2011 مع الخطاب الملكي ديال أجدير تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهلمتوه، السيد رئيس الحكومة، وهذه هي الحقيقة، وجهت لهم التحية مزيان، هذا الصواب ديالنا احنا كغاربة، ولكن هلمت المعهد. التدريس بدا في 2003 و2004، كيف كان؟ كيف ولى في العهد ديال الحكومة السابقة والحكومة الحالية؟

فالأمازيغية في الفضاء الإعلامي كين واحد التراجع خطير في السنوات العمومية، وفي جميع الفضاءات العمومية، إذن في هاذ 7 سنوات، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك هدر للزمن الدستوري، وهناك هدر للزمن الثقافي اللي هو محمول وعندو تكلفة اقتصادية واجتماعية وحقوقية، فما عنديش الرقم شحال المقابل ديال هاذ الرسائل الهام جدا والنفيس اللي هو الرأس المال الثقافي واللغوي، وجا في التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الثروة غير المادية، جا على أنه نحن نهدر واحد الرسائل ثمين جدا وكان سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرفع من النمو في بلادنا والإسهام والمساعدة على الخروج من هذا النموذج التنموي الحالي اللي ما يقاش قادر وما عندوش الإمكانيات الذاتية للتطور إلى نموذج تنموي اللي قادر على التطور.

فالسيد رئيس الحكومة، في تقديرينا، احنا ما غتكونش عندنا أحكام مسبقة على النوايا ديال الحكومة، يعني أشنو اللي حاكمها باش تجهز وتعمل

هل تعتقدون فعلا أن التكلفة الإجمالية والسياسية لهذا التأخر، السيد الرئيس، إنها تكلفة لا حدود لها، تكلفة تنطوي على مخاطر كبرى، ومع كامل الأسف اخترتم الاستكناة إلى الحلول السهلة والبسيطة.

أظن أنه لم يبق لي الوقت الكافي لقراءة كل ما كتبت، ولكن أود أن أقول لقد تأخرنا كغاربة، تأخرتم كحكومة مسؤولة عن إخراج القوانين التنظيمية، سواء الأمازيغية أو اللغات.

اليوم نتعامل باللغة الفرنسية التي يحميها الدستور دون أن تكون رسمية مذكورة فيه، نعم اللغة العربية يحميها الدستور واللغة الفرنسية لا تحتاج إلى حماية دستورية، نتعامل باللغة الفرنسية وهي قاصرة على البحث في باقي العلوم ونحن نتأخر تدريجيا.

شكرا وأعتذر لأنني لم أوف الموضوع ما يستحقه، نظرا لأن الوقت داهمني، فأستسمح. ولكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، أدركم الوقت.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، ربما لن تغفر لك التحية اللي وجهت لنا بالأمازيغية، لن تغفر لك الحيف والتهميش اللي تعرضت له اللغة الأمازيغية طيلة 7 سنوات، يعني بعد الدستور ديال 2011، ولكن التحية مقبولة بطبيعة الحال.

بداية، ابغيت نؤكد على واحد الأمر يمكن نتشاركو فيه، هو أن مسألة اللغة والثقافة ليس ترفا فكريا أو أمر ديال الترفيه، وإنما اللغة والثقافة يندرجان ضمن أو في صلب المشروع التنموي لأي مجتمع، ما يمكنش نمو بلادنا ونميو مجتمعا بدون الاهتمام والرعاية والتنمية ديال اللغة وديال الثقافة، كنعتمد هاذ الشي أكد عليه الدستور ديال 2011، وهاذ الشي كلو كترددوه في الخطابات ديالنا وفي الشعارات ديالنا، في الكثير من الأحيان مع الأسف كتكون شعارات خاصة فهاذ المجال للاستهلاك السياسي ليس إلا.

أتمنى صادقا من كل قلبي أن الوعود والالتزامات اللي قطعها رئيس الحكومة اليوم تحت هذه القبة على نفسه وعلى الحكومة أنهم يوفيو بها من هنا لنهاية الولاية، ولكن جات بعض الأمور مغلوطة في الخطاب ديال السيد رئيس الحكومة باغي نصحتها.

تحدث السيد رئيس الحكومة عن المكتسبات عن اللغة الأمازيغية،

وبهاتنا بمغرب الثقافات أو ما سمي باختلال الموازين، الذي يجمع بعض مغني الرداءة بأموال بعض المؤسسات العمومية، والتي كان من المفترض هذه الأموال أن توجه للتنمية المحلية التي يحتاجها المواطنون.

ولكن في نفس الوقت لابد أن نستحضر أيضا، السيد رئيس الحكومة، ما ورد في برنامج الحكومة من تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام، وهنا لابد أن نسجل، بالقدر الذي تحدثم عن اللغة الأمازيغية، أن نسجل التراجع فيما يتعلق باللغة العربية وانحصارها في التعليم هي واللغة الأمازيغية التي لم يشرع فيها بعد، مقابل التمكين البين للغة الفرنسية، بالرغم من أنها ليست اللغة الأكثر تداولاً، كما ورد في الدستور.

وهنا يحسم بنا أن نلفت نظركم، السيد رئيس الحكومة، باعتباركم رئيس الإدارة للقرار الشجاع الذي اتخذته القضاء المغربي الذي اعتبر القرارات المحررة بالفرنسية أنها مشوبة بعبء المخالفة الجسيمة للقانون لا يترتب عليها أي شيء.

وهنا لابد، كما قلت في هذه الكلمة المختصرة التي يضيق الوقت عن التفصيل، أن نسجل اعتماد ازدواجية لغوية مؤسساتية غير دستورية عربية فرنسية في مختلف مناحي الحياة، وتفرض على أبنائنا فرضاً، ويتبين ذلك في التراجع المفضوح وإعطاء اللغة الفرنسية خصوصاً في المستوى الابتدائي، بالرغم كما قلت بأنها ليست لا لغة العلم ولا لغة الثقافة، بل يمكن أن نتحدث بأنها لغة شيء آخر غير هذا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هنا، وأتم تحدثم عن مجموعة من الإجراءات المتخذة، نقول لكم لابد من التسريع بإحالة القانون الإطار المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتوقف عن مجموعة من الإجراءات التي تريد أو يراد منها أن تؤسس واقعا قبل اعتماد هذا القانون الإطار، والتعجيل أيضا بإخراج المؤسسات الدستورية المرتبطة بمجلس اللغات، وهنا لا نريد أن نعيد الكرة مرة أخرى، كما وقع لمؤسسة اللغة العربية، أكاديمية محمد السادس التي بقيت معلقة لسنوات طوال، 15 سنة لحد الآن لم تفعل، أملنا أن تخرج هذه المؤسسات وتنفعل ولا يقع لها ما وقع لمثيلاتها.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفضه بتمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي أن نؤكد على أهمية هذا الموضوع على اعتبار أن الديمقراطية الثقافية والعدالة اللغوية هي مقومات

هاذ التدابير يعني المناهضة للغة والتعبيرات الثقافية في بلادنا، واش منطقي إيديولوجي اللي حاكمكم ولا ما قايمنش الوزن الحقيقي للرأسال الرمزي للثقافة واللغة في تنمية الشعوب والمجتمعات، ولا أنكم عندكم أولويات أخرى هاذ الشئ كديروه ضمن.. لا تندرج ضمن الأولويات ديالكم، قولوا لنا الحقيقة، ولكن الحقيقة ماثلة وساطعة أمامنا هو 7 سنين ديال التهميش وديال الحيف وديال التراجعات وديال الإجماع إلى حد السعي إلى إقبار اللغة والثقافة الأمازيغية.

فقولوا لنا الحقيقة السيد رئيس الحكومة، فما عنديش الوقت باش نذاكر على باقي التعبيرات الثقافية، ولكن غادي نقول واحد الكلمة في الثقافة، كتشمل الثقافة الأمازيغية والحسانية والسوسية والأطلسية والريفية والتعدد الثقافي والخصوصيات الجهوية في بلادنا، هذي كتبنا من الميزانية اللي عند السيد وزير الثقافة، صحح لي السيد الوزير واش 0.2 ولا 0.3%.

0.2 أعتقد عندك من الميزانية ديال الدولة، اليونسكو.. باش نحاولو نضونو الثقافة ديالنا خاصنا 1% من الميزانية ديال الدولة، واحنا كنخصصو 0.2، معناه لا تقيمون وزنا للثقافة والمسألة الثقافية، السيد رئيس الحكومة. فالثقافة وإلى قريت أرقام وتلوت أرقام أمام الرأي العام فهي مخجلة جدا، لا من حيث عدد القراء في بلادنا بالمقارنة مع الدول الصاعدة.

بالمناسبة الدول الصاعدة اللي ابغينا احنا نكونو بحالهم يا إما قراب لـ 1% يا إما فاتوا المعدل المحدد من طرف منظمة اليونسكو، اللي احنا بعاد عليه من 0.2، خاصنا نضاعفوه 5 مرات، يعني نضاعفوه الميزانية 5 مرات باش يمكن لنا نكونو في مستوى المعدل الدولي، فآتم فاشلون مرة أخرى في هذا المجال.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في الحقيقة في بداية هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أتمن الجهود التي بذلت من قبل الحكومة، خصوصا في مجال اللغة الأمازيغية، والتي ذكر السيد رئيس الحكومة مجموعة من الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

لكن هذا لا ينسينا أبدا أن نستحضر ما نص عليه الدستور، خصوصا في الموضوع ديال الهوية، موضوع الثقافة والموضوع ديال التعدد، مكونات هذه الأمة المغربية من تشبث الشعب المغربي بقيم الافتتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات، بعيدا هنا عما سمي زورا

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الفريق الاشتراكي في إطار تفاعله مع جوابكم، لا بد له في البداية أن يؤكد على أن اختياره لهذا الموضوع يتم عن إدراكه العميق لأهمية التنوع اللغوي والثقافي الذي يعد من بين أبرز سمات المملكة المغربية عبر تاريخها الطويل.

اختيارنا لهذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة، يرجع أيضا لقناعة أساسية تقوم على إيماننا القوي بأن التعدد اللغوي والثقافي يعتبر أحد القضايا الأساسية لحزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والمسألة اللغوية هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء.

اختيارنا نابع أيضا، السيد رئيس الحكومة، من الدور المركزي الذي تلعبه المسألة اللغوية في تثبيت أسس دولة الحق والقانون التي تضمن للمواطنين الحقوق الثقافية والسياسية والتعددية اللغوية، وسيعطينا بعدا حقيقيا لمشروع الجهوية الذي نهجته بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما تحقق اليوم لم يأت بمحض الصدفة، بل بفضل المعارك الجسدية التي خاضتها القوى الحية ببلادنا، سواء السياسية أو المدنية، من أجل إعطاء الهوية المغربية بعدها الحقيقي المعبر عن كل التلاحقات التي تكرست عبر التاريخ والتي ضمت في ثناياها البعد الأمازيغي، الإفريقي، العربي، المتوسطي، العبري، الحساني، حتى أضحت الأمور واضحة بعد إقرار دستور 2011.

لكن، السيد رئيس الحكومة، اسمحو لي أن أقول لكم بكل موضوعية على أن المنظومة اللغوية في بلادنا اليوم هي ليست بخير، وأن واقع الحال يقول بأننا نعيش اليوم فوضى لغوية، اعلاش؟ لأن الحكومة لحد الساعة، لحد وقته، لم تستطع أن تفعل المادة الخامسة من الدستور، ما عندناش كما جاء على لسانكم، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ورش تفعيل الأمازيغية لازال متعثرا، وهاد المسألة راه أكدوها مجموعة من الزملاء الذين تناولوا الكلمة قبلي.

اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية لبلادنا، طريقة تدريسها هي في حاجة إلى تطوير من أجل تمكين المغاربة المواطنين والمواطنات من التمكن بها.

لا يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، باش يكون واحد حاصل على الماستر والدكتوراه، ولما يريد أن يخط كتابا، الكتاب ديالو يكون مملوء بالأخطاء الإملائية، ناهيكم عن اللحن عندما يريد شبه مثقف أو مثقف أن يتحدث باللغة العربية.

إذن، الحكومة اليوم، السيد وزير التربية الوطنية، هو حاضر معنا،

أساسية للديمقراطية الشاملة والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق مرجعيتنا المبنية على التضحيات وضلالت كبيرة منذ فجر الاستقلال، لإقرار التعددية اللغوية والثقافية والسياسية في إطار مبدأ الوحدة في التنوع لا يسعنا إلا أن نسترجع بفخر محطات الخطاب الملكي التاريخي بأجدير يوم 17 أكتوبر 2001، والذي شكل تحولا استراتيجيا في مقاربة هذا الملف الحساس، وما بني عليه من خطوات إصلاحية مؤسساتية ليتوج هذا المسار، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالمكسب الدستوري 2011 المتمثل في ترسيم الأمازيغية إلى جانب العربية، والعناية بالتعابير اللغوية كالحسانية وغيرها ودسترة مبدأ التنوع اللغوي والثقافي والحضاري للشخصية والهوية المغربية.

وللأسف الشديد، السيد رئيس الحكومة، ونحن على مقربة 8 سنوات على هذا الإنجاز الدستوري التاريخي لازالت الأمور على حالها، فالقانونين التنظيميين المتعلقين بإضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لازال في رفوف مجلس النواب منذ شهور، بعد أن قضاوا سبع سنوات في المخطط التشريعي للحكومة، وبعد أن أعدتها الحكومة السابقة في الأنفاس الأخيرة لرحيلها ودون إشراك لا الفاعلين السياسيين ولا المدنيين.

وفي هذا السياق، ومن منطلق قناعتنا الحركية الراسخة، فإننا نجد التأكيد على ضرورة إخضاع هذه القوانين لحوار موسع داخل المؤسسات التشريعية قصد تجويدها وتملكها بشكل جماعي على اعتبار أن هوية الشعب فوق منطق الأغلبية والمعارضة، ولا يمكن أن تخضع لحسابات صناديق الاقتراع، مؤكداً على ضرورة تحصين المكتسبات المحققة من قبل التوحيد والإجبارية والتعميم.

ومن جانب آخر، فالتحدي اليوم، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن فقط في إخراج القوانين التي تظل وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، بل في مدى قدرة الحكومة ومختلف المؤسسات المعنية على بلورة سياسة لغوية وثقافية منسجمة وإدماج لغتنا الرسميتين والتعابير الوطنية من قبل الحسانية والدارجة المغربية واللغات الأجنبية في التخطيط التنموي وفي تنزيل الأوراش الكبرى وفي صدارتها الجهوية المتقدمة والتنمية البشرية على ضوء مغرب الوحدة في التنوع والتنوع في الوحدة.

وفي هذا السياق، نتطلع، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى مزيد من العناية بالثقافة الحسانية من خلال إحداث مركز جموي للبحث في هذا التراث الوطني الأصيل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر موضوع هذا السؤال حيويًا بالنسبة لمستقبل المغرب، حيث نعتبره أيضًا حسنة من حسنات هذا المجلس الموقر الذي يمثل الجهات والمجمعات الترابية، أي اللامركزية والجهوية.

فالتعدد والتنوع الثقافي لا يمكن اختزاله فقط في الحقوق اللغوية والثقافية ولا يمكن تجزيته عن منظومة الحقوق الإنسانية، بل هي حقوق كونية يجب النظر إليها من وجهة إنسانية وحضارية، عميقة وشمولية.

ونحمد الله على أن المغرب دولة وشعبا كان دائما معترًا بتنوعه الثقافي واللغوي مفتخرًا بكون المغرب بلد تلاق الثقافات والحضارات والتعايش بين مختلف الحساسيات العرقية والثقافية والحضارية وحتى اللغوية منذ أقدم العصور، باعتبار موقعه الجغرافي على البوابة المتوسطية وعلى الواجهة الأطلسية وعمق المجال الصحراوي والإفريقي وارتباطه بالمجال بالعالم العربي والإسلامي.

وقد كرس دستور 2011 هذه العبقرية الحضارية بإقراره لمختلف التعبيرات اللغوية والثقافية الوطنية، وتم تعزيز هذا الوضع الدستوري المعترف بإحداث مؤسسات مثل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي يعمل على الحفاظ وتنمية مقومات الهوية الوطنية العربية والأمازيغية والحسانية والإفريقية والأندلسية والعبرية-المتوسطية.

لكن، السيد رئيس الحكومة، لا نريد لهذا النقاش أن يبقى مجرد جدال وسجال فكري وسياسي ثقافي لغوي وحتى حقوقي، بل نريد من الحكومة أن ترقى بمقارنتها للتنوع في التعبيرات الثقافية واللغوية، إلى مقارنة تعتبره بعدا أساسيا من أبعاد التنمية، بإمكانه كذلك تحديد الطرق التي نعتمدها في التنمية المستدامة لأجل التماسك الاجتماعي والديناميكية التنموية.

لا يعقل، السيد رئيس الحكومة، أن يسير المغرب تنمويًا بإيقاعات مختلفة متعددة وبوئاتر مختلفة لاسيما مجاليا، حيث تتموقع الفعالية الاقتصادية والاستثمارية للحكومة في محور محدود جغرافيا، بينما جهات ومجالات أخرى بجبال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير والجهة الشرقية والصحراء والجنوب الشرقي تعرف وتيرة نمو ضعيفة جدا ومعدلات الفقر كبيرة جدا، ولاسيما ضعف التمدرس والتجهيزات، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يؤدي إلى انتشار الفقر والتهيمش، حيث يسود الشعور بالإقصاء لدى الساكنة.

ولأجل ذلك ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى اعتماد مقارنة تنموية عميقة ومندمجة لمعالجة هذه الإشكالية.

نحن مختلفون ومتنوعون عرقيا ولغويا وثقافيا، لكن موحدون في الحاجيات، لأن الإنسان في حاجة إلى العيش الكريم والسكن والتمدرس

مدعوة في أي وقت أو أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في طريقة تدريس اللغة العربية، باعتبارها كما قلت لغة رسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية، وباعتبار اللغة العربية أيضا تصنف ضمن اللغات الخمس المرتبة عالميا، كإهمال غير ربما في الوسط ديالنا.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل النهوض بالثقافة الحسانية، هناك بلاء، وكذلك ينبغي تطوير الكفايات اللغوية للتلميذات والتلاميذ، للطلبة وللطلبات، وأنا لا أحدث هنا عن الدار البيضاء والرباط، أحدث عن المغرب العميق، السيد رئيس الحكومة، راه كين مهندسين خريجين ديال المدرسة المحمدية للمهندسين ولا يستطيعون أن يتناولوا كلمة مثلا عند عرض أو فتح الأظرفة في الصفقات العمومية باللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، فهاذي مسؤولية الحكومة.

ينبغي علينا أيضا أن لا نهمل، لأن المغرب لا يمكن له أن يعيش بمعزل عن محيطه الدولي، تطوير الكفايات اللغوية منذ الأقسام الابتدائية. إذن الحكومة اليوم ينبغي أن تضع نصب أعينها واحد السياسة لغوية تكون فاعلا في سياسات التنمية.

وأخيرا، لأن الوقت يداهمني لا بد لي أن أذكر، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أن حكومة التناوب عقب الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بأجدير سنة 2001، سارعت إلى اتخاذ قرار من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية، وقرار حكومة التناوب فعلته حكومة السبي إدريس جطو في إطار الاستمرارية، وانطلقت العملية مع وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

لكن اليوم إلى درنا شي حصيلة بعد مضي 15 سنة، كنعقول بأن المنجزات لم ترق إلى مستوى التطلعات بسبب غياب النصوص التنظيمية التي تحكم هاته المسألة، والسيد رئيس الحكومة، أتم راكم مزدوين بمجموعة من الأرقام وبمجموعة من المؤشرات بأن هناك تراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية، مقارنة من 2003 إلى حد وقته.

السيد رئيس الحكومة، كنعقول على أن تفعيل الأمازيغية هو يعتبر مسألة وطنية تتطلب توسيع مساهمة جميع المؤسسات المعنية التي تستأثر بالعلاقة مباشرة مع هاته القضية، وينبغي أيضا على الحكومة أن تتصدى لبعض العقليات، لبعض الذهنيات التي تفرمل إقرار اللغة الأمازيغية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

يصدروا القرارات دياهم باللغة الفرنسية، على الرغم أنه في مكتبهم أن يصدروا هذه القرارات باللغة العربية، وأظن بأنه قرار المحكمة أعاد الأمور إلى نصابها.

ومن هذا المنبر كنوجه يعني الطلب ديالي لجميع المسؤولين، أيا كانوا، باش ياخذوا العبرة من هاذ الحكم القضائي وأيضا المواطنين راه هما مساهمين، لأن هاذ المواطنين اللي امشوا، هاذ المواطن اللي امشي رفع دعوى راه هو تيساهم، يساهم في تطوير النهوض باللغتين الرسميتين، وهاذ الشيء دائما اللي تنقولو، هاذ الأوراش بحال هاذي خاصنا فيه تعاون بين الإدارة والسلطات العمومية، المجتمع المدني، المواطنين، والمؤسسات الدستورية الأخرى بما فيهم المؤسسة التشريعية.

بالنسبة لتنمية اللغة والثقافة الأمازيغية، احنا جينا فكرنا، أشنو هي المداخل؟ وأشنو هي المجالات اللي خاص فيها التنمية أساسا؟ المجال الأول هو التعليم، المجال الثاني هو الإعلام، المجال الثالث هو الإدارة، المجال الرابع هو القضاء، المجال الخامس هو المجال الثقافي العام اللي فيه مختلف التعبيرات الثقافية، هي مجالات متداخلة قليلا.

فلذلك فكرنا أنه ربما من بين النقائص، وهذي أشاروا له عدد من المقيمين اللي قيموا مسيرة التعليم وتدریس الأمازيغية، أن من بين جوانب القصور أنه ما ابدیناش من الأعلى، ابدینا من الأسفل، ابغينا نكونو التلاميذ ولكن باقي ما عندناش أساتذة كافين، باقي ما عندناش مفتشين كافين، ما عندناش مدارس، باقي خاصنا نبدأ من الفوق ومن التحت، من التحت فقط.

فلذلك اليوم عندنا واحد الإرث قوي بدأت في الجامعة مسالك خاصة ديال الأمازيغية، إذن غدا غادي تكون عندنا أطر أحسن من حيث الكفاءة وأطر أكثر من حيث العدد، ماشي بحال فاش مشينا النهار الأول ما كانت عندنا هاذ المسالك في الدراسات العليا لتدریس الأمازيغية، خاصنا نطورها أكثر، صحيح، ولكن هي بعدا موجودة وهذا إرث جيد، لأن تدریس الأمازيغية واخا هو مزيان، ناخذو واحد الأستاذ اللي دار الإجازة في أي لغة ونديرو ليه اشوية د التكوين لأنه تيعرف اشوية د الأمازيغية كافي، لا، خاصو يكون عندو من الأول نديرو مسالك ديال المدرسين ديال الأمازيغية، التكوين دياهم من الألف إلى الياء، واللي يمكن يستغرق سنوات، وهاذ الشيء، هذا برنامج ديال الغد إن شاء الله، وفيه رؤية لدى وزارة التربية الوطنية وغادي إن شاء الله بنسوطها وننظمها.

ولكن فكرنا أنه في المجالات الأخرى اللي هي القضاء، الإدارة، الإعلام، ما عندناش متخصصين في التكوين، ما عندناش إمكانية التكوين، من هنا توجهنا لهاذ المعاهد، جاتنا الفكرة أن خاصنا نبدأ من المعهد العالي للإعلام والاتصال، نبدأ من المعهد العالي للقضاء، نبدأ من المدرسة الوطنية العليا للإدارة، نبدأ من المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، المعهد العالي لمهن السمي البصري والسينما، باش نكونو بطريقة محنية هاذ الخريجين وعندهم

والاستشفاء والعمل ومواجهة البؤس والفقر والهشاشة.

وختاماً، بالرجوع إلى موضوع التعبيرات اللغوية والممارسة الملاحظة يوميا، لازلنا نلاحظ نوعاً من الغبن اللغوي في حق جميع المواطنين، سأعطي مثال، السيد رئيس الحكومة، أن هناك بالخصوص في القطاع الفلاحي بأن الفلاحين اليوم يوقعون عقد مع الأبنك بشكل لا يدرون على ما يوقعون لأن أغلب العقود باللغة الفرنسية، وكذلك حتى التأمينات والاستثمار الفلاحي كل الوثائق التي يوقع عليها الفلاح، فهي لغة بعيدة كل البعد عن اللغة التي يعلمها.

وكذلك، السيد الرئيس، يتم تغييب اللغات الوطنية في جميع الوثائق الإدارية في الإدارات العمومية، وبالخصوص الأمازيغية، كيف نضمن حق الإطلاع لهؤلاء الناس وهذه الفئة الكبيرة من المغرب للإطلاع على المهام التي يمكنهم أن يوقعون دون سند معرفة، وهذا هو السؤال المطروح عليكم، السيد الوزير، قولوا اليوم للمواطنين أشنو اللغة اللي غادي تعتمدوا في الإدارة؟ لأنهم راه تيعانيو معاناة كثيرة جدا وبالخصوص في القطاع الفلاحي راه يوقعون ولا يدرون على ماذا يوقعون. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

"أيتما مادي استما أزورفلاون".

أولا، البغيت نأكد مرة أخرى واحد القضية، أن الحكومة جادة في دعم مختلف التعبيرات الثقافية الوطنية وأيضا دعم تنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.

أنا نتظن بأن هاذ السنة اللي دوزنا نجحنا ماشي فشلنا، نجحنا لأن استطعنا نطبقو عدد من الإجراءات حتى قبل صدور القانونين التنظيميين اللي تنتظرهم بطبيعة الحال، راه الواحد إلى دار الغلط الحكومة غلظت في شحال من حاجة ولكن راه ماشي غير بوحدها اللي غالطة.

فيما يخص اللغة العربية بطبيعة الحال أنا معتز باللغة العربية، وحا أنا لغة الأم عندي هي الأمازيغية، ولكن أنا أيضا معتز باللغة العربية، وماشى صحيح أن المسؤولين السياسيين ما تيعرفوش يهضرو باللغة العربية، هذا أول حاجة تنسمعها، بالعكس كثير منهم تيهضرو باللغة العربية جيدا، وربما شي وحدين ما تيعرفوش يهضرو بها ربما.

أنا هاذ القرار ديال المحكمة اللي صدر، هاذك الحكم اللي صدر بالنسبة لواحد القرار صدرتو الإدارة باللغة الفرنسية، هذا في محله بطبيعة الحال لأنه استند على مستندات دستورية وهو تحذير لبعض المسؤولين اللي تيتعمدوا

المدرسين بطبيعة الحال إذا عندك عدد من المدرسين جات شي سنوات توقف التكوين أش غادي يوقع؟ شي وحدين كيخرجوا للتقاعد، شي وحدين حولهم بعض المسؤولين لتدريس مواد أخرى، غادي ينقص العدد.

ولكن اليوم في عهد هذه الحكومة تزداد العدد، وزدنا العدد ديال المكونين وعندنا برنامج زيدو العدد سنة بعد سنة في أفق التعميم، وهذا برنامج نحن نلتزم به إن شاء الله وغادي نمشيو فيه بإرادة.

وأيضاً قلت بأنه اليوم اتخذنا قرار بأنه ينتهي هاذ المسألة ديال تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية تكليفهم بمواد أخرى، أيا كانت هذه المواد، غادي يوليو هما عندهم قرار تدريس الأمازيغية وغادي يدخلوا بمباراة لتدريس الأمازيغية، هذا هو التخصص ديالهم، ومع ذلك غادي نهبو مع هاذ المسألة، مع الأسف هي العبث اللي كانت في واحد الوقت، ربما كان الضغط، كان نقص الموارد البشرية، إلى آخره، احنا غادين في اتجاه حل مشكل الموارد البشرية عموماً في مجال التربية والتكوين وفي مجال التعليم إن شاء الله، وراه غادي نطلقو واحد المشروع في القريب إن شاء الله، السيد الوزير أمامي، غادي نطلقو هاذ المشروع في القريب إن شاء الله، المشروع ديال التكوين في مجال محن التربية والتكوين وغادي يكون، غادي نطورو لا من ناحية الجودة، وغادي يكون ثوري في بابه، استشاري مستقبل يروم إلى رفع المستوى وإلى إعطائنا تعليم ذي جودة، لأن التعليم ديال الجودة فيه الأستاذ، فيه المؤسسة، فيه البرنامج والمنهج، فيه الحكامة، فيه مكونات، فيه البرنامج بالطبع.

إذن، هذه المسألة أمييناها اليوم، وأنا أعلنها رسمياً، ما غاديش نقاو نسمحو بها وغادي إن شاء الله غادي يكون عندها تأثير إيجابي على تطور تدريس الأمازيغية، وأيضاً احنا غادي نديرو، نحاولو ما أمكن مع السيد الوزير غادي نحاولو نشوفو ثاني هاذ البرنامج ديال التكوين ديال الأساتذة في المستقبل كيفاش نرفعو في الوثيرة بطريقة أسرع بكثير باش يمكن نلبو الحاجيات ويمكن نستاجبو للممول بإذن الله.

وحضور السيد وزير الثقافة اليوم، وحضور السيد وزير التعليم والتربية الوطنية ومعه التعليم العالي أو التكوين المهني، دليل على الاهتمام بهذا الموضوع من قبل الحكومة بطريقة بطبيعة الحال حتى الوزراء الآخرين حتى هما حضروا، ولكن اللي عندهم علاقة مباشرة بهاذ الموضوع، اهتمام بهاذ الموضوع أولاً، وثانياً اهتمام الحكومة أيضاً حتى بالملاحظات والانتقادات والإضافات ديال السيدات والسادة المستشارين.

احنا ماشي جينا هنا غير كضيعو وقتنا، لا، احنا ما عندناش هاذ الإحساس، احنا جينا هنا لأن هاذي مؤسسة دستورية، وهذا من واجبنا، وأيضاً لأن احنا حريصين على أن يكون هناك تفاعل وأن نستفيد ونفيد بإذن الله.

هاذ الورش مرة أخرى، هو ورش وطني، عالي، خاصنا ناقشوه وتقاربه بأفق وطني، احنا كندأكرو على السليبات اللي كاينة، ما

قدرة يتوصلوا بالأمازيغية، ولكن أيضاً اللي فيهم أمازيغ اللي يمكن يتكون ويستطع يطور الإبداع في مجال الإعلام والاتصال السمعي البصري والسينما والمسرح والتنشيط الثقافي وغيرها بالأمازيغية، وغادي يكون عندنا قضاة في الأمازيغية.

إذن حاولنا نديرو مقارنة فيها شوية د الاستشراف المستقبل، فيها إستراتيجية احنا تنبئو للمستقبل، اليوم إلى ما قدناش في مجال القضاء الناس يدافعوا على روسهم بالأمازيغية خاصنا مترجم، غدا غادي يكون عندنا إمكانية باش يكون القاضي عندو القدرة، على الأقل يفهم ويتواصل.

فإذن، هذا استشرافي مستقبلي، بطبيعة الحال نتأخر ديالو ما غادي تجيش في السنة المقبلة وإنما غادي تجي بعد سنوات.

بالنسبة للإعلان على عكس ما قيل، صحيح احنا تنطمحو باش تكون عندنا 24 ساعة على 24 ديال البث التلفزيوني ديال الإعلام، ولكن راه تزدت 4 ساعات، ولات عندنا 16 ساعة الآن ديال البث، إن شاء الله نحاولو ما أمكن زيدو عدد الساعات، وأيضاً رفعت ميزانية الإعلام الأمازيغي عموماً من 50% في هذه الميزانية الأخيرة.

بالنسبة لوزارة الثقافة باش نطمأن، ميزانية وزارة الثقافة ما خاصناش نحسبها فقط في الوزارة، إضافة إلى 0.35% اللي هي نسبة ديال الميزانية ديال وزارة الثقافة اليوم، ولكن البارح هاذي غير 10 سنين كانت غير 0.2 بالمناسبة، باش نعرفو راه كاين تطور، نطلبو المزيد، ما يمكنش يجي واحد النهار وقول غادي نرفعها ل 1.5%، ضروري نرفع تدريجياً، 2009 غادي زيد، وراه عندنا برنامج باش زيدو كل سنة شوية شوية إلى أن نصل إلى الرقم المأمول.

ولكن بغيت ننبه إلى أن عدد من المؤسسات اللي هي مؤسسات عمومية هي أيضاً كلها مؤسسات ثقافية تشتغل في المجال الثقافي نذكر المكتبة الوطنية، نذكر أرشيف المغرب، مؤسسة المتاحف، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المركز السينمائي المغربي، المكتب المغربي لحقوق المؤلف، مسرح محمد الخامس، هاذي كلها الميزانيات ديالها خارج هاذ 0.35 إذا دخلناها غادي نوصولوا ل 1.5% وتحسب.

فلذلك ما خاصناش نحسبو ذاك الشي ماشي غير الوزارة بوحدها، الوزارة هي تلعب واحد الدور، ولكن في إطار واحد النسيج ديال المؤسسات الثقافية اللي فيها أيضاً هاذ المؤسسات اللي هي تقوم بالدور الثقافي بامتياز، بل هي في عمق الثقافة وفي عمق العمل الثقافي.

بالنسبة للمدرسين ديال الأمازيغية، صحيح أنه كان عدد المدرسين أكثر فواحد الوقت، ولكن راه واحد الفترة قبل ما تجي هاذ الحكومة، واحد الفترة قام بعض أحيانا مديري أكاديميات هاذو قلال، ولكن بعض النيابة قررت إلغاء تكليف عدد من مدرسي اللغة الأمازيغية وتكليفهم بتدريس مواد أخرى، هذه الأولى.

ثانياً، التكوين ديال المدرسين نقص واحد الوقت كاع توقف، تكوين

المغرب في شهر مارس المنصرم خلال انعقاد القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الواندية كيغالي حول "منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية".

هذا الرَّحْمُ من الاتفاقيات فتح الباب لاقتصادنا أمام سوق واسعة تضم أكثر من بليون ونصف مُستهلك بعد تفعيل اتفاقية "كيغالي"، والتي سنشكّل اللبنة الأخيرة للاندماج الإفريقي للاقتصاد الوطني.

إلا أن الواقع يُبيّن أن بلادنا لم تستثمر كثيرا الإمكانيات الهائلة التي تُتيحها هذه الاتفاقيات لتنمية الصادرات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نلاحظ أن أثر هذه الاتفاقيات كان ولا يزال محدودا على تنمية وتنافسية المقاولات، وذلك بسبب الازتجالية التي طبعت المفاوضات، وغياب دراسات استشرافية حول آثار الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبنيوي دائم على مستوى الميزان التجاري، حيث تُقَافِم العجز التجاري إلى أكثر من 200 مليار درهم، أي حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام.

كما أن الحكومة لم تُباشر عمليات تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد الشروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نتج عنه مُناقسة غير مُتكافئة، وصعوبة وُلوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فتحتها هذه الاتفاقيات، بِسَبَب خَلَق حَوَاجِزَ عَبْرَ جُمْرِكِيَّة.

وهو ما دفع الحكومة، على سبيل المثال، وبعد إثارة فريقنا بمجلس المستشارين لإشكالية اكتساح منتجات الألبسة التركية للسوق المغربي، إلى تفعيل تدبير وقائي مُحدد في سنة، وذلك لإعطاء مُنتَسَق لِقِطَاع النسيج الوطني، وهو إجراء احترازي واستشرافي، تتأسف تعبئته في باقي اتفاقيات التبادل الحر.

وبالمناسبة، فإن الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بهذا الاتفاق، وخاصة قطاع النسيج، يطالبون بمراجعة بُنود اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، حماية لتنافسية المقاول الوطنية.

إضافة لقطاع النسيج، تسببت اتفاقيات التبادل الحر، في اندثار قطاعات بُرْمَتِهَا والتي كانت تُنشِط داخل السوق الداخلي وما تَرْتَب عنه من تَحْطِيم القِيم، وفُرص الشغل والثروة.

السيد رئيس الحكومة،

تشكل هذه الجلسة فرصة لكي نقف وقفة تأمل لإعادة قراءة الاقتصاد الوطني في شقه المتعلق بالتجارة الخارجية، بكل موضوعية، بإيجابياتها ونواقصها، وخصوصا ونحن مدعوون ومعينون بخطاب صاحب الجلالة، لتعميق التفكير في نموذج تنموي دامج وضمن للعدالة الفئويّة، المُجَالِيَّة، الاجتماعية، والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المُبتَغَى نَقْرَح عدة مداخل للتفكير، نُورِدُهَا كما يلي:
أولا: ترشيح اتفاقيات التبادل الحر: من خلال تحسين الاتفاقيات ما بين

غنهشوش في ظل حكومة فلان ولا فلان، باش نقول لكم صراحة، ماشي مهم، المهم كانت أخطاء، الجميع يعترف بها وأنداك لما وقعت هذه الاختلالات، الجمعية ديال الثقافة الأمازيغية أصدرت بيانات واحتجت، وحددت الموقف ديالها أنداك، وكنت شخصيا مساندا لتلك المواقف اللي كانت أنداك، ولازلت مساندا لها، هاذيك المواقف لأنها منطقية ومعقولة، غادي نمضيو إلى الأمام.

إذن هذا ورش وطني، عالي، خاصنا نتعاونو عليه جميعا يد في اليد، وبطبيعة الحال هاذ النوع ديال الأوراش ذات البعد الوطني لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون بين الجميع، ولكن احنا عندنا ثقة في بلادنا، عندنا ثقة في المستقبل، عندنا تفاؤل، بلادنا ماشي غير وصلت لهاذ المستوى اللي وصلت ليه غير هكذالك، ما خصناش نبدوا نسودو كلشي، الاختلالات كايينة، المشاكل كايينة، النقائص كايينة.

ولكن أيضا كايينة والحمد لله إيجابيات كثيرة، وكاين عدد من المواطنين والمواطنين في الإدارة، في المؤسسات العمومية، في المؤسسات الدستورية، في الجمعيات، مؤسسات المجتمع المدني وغيرها يشتغلون ويعملون بجد، بإخلاص لوطنهم، كيعطيو الساعات، كيعطيو من جيوبهم، وكيعطيو من العرق ديالهم، وكيعطيو من الخبرات ديالهم ويشتغلون بإخلاص، هاذو خاصنا جميعا نحبيوهم، ونعترفو بالجهود ديالهم وبالنتائج ديالهم سواء كان في الجهة ديال السلطة أو الإدارة أو الحكومة أو كانوا في الجهة ديال المجتمع المدني، أو مجموع المؤسسات الدستورية الأخرى.

لبنني جميعا مغرب الغد، إن شاء الله الذي نأمله ناميا، مرفوع الرأس، وكل مغربي من حقه أن يرفع رأسه مفتخرا ببلاده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

أشكر جميع السيدات والسادة الوزراء، وجميع السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة

1- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس؛

تَبَيَّنَتْ بلادنا النَّهْجَ الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال، والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة افتتاح الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي حوالي 80%، وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا، ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي، إبرام المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع 55 دولة، إضافة للاتفاقية التي وقعها

ت) اعتماد مقارنة إدماجية فيما يخص المفاوضات لإعداد رؤية مشتركة ومُتقاسمة، ولتفعيلها يتعين تشكيل فريق من المُفاوضين قار بقيادة "رئيس مُفاوض دائم".

(2) اختيار الشركاء بالأولوية عبر الفضاءات والجهات والمناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي:

مثلا:

(أ) إفريقيا: حيث تتوفر الفاعلون الاقتصاديون على تجربة رائدة ورصيد هام، خاصة مع دول غرب إفريقيا؛

(ب) دول سوق الخليج العربي: ممثلا في مجلس التعاون الخليجي في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمعنا؛

(ت) الدول الصاعدة: كالصين وكوريا الجنوبية مثلا لتوفرهما على رصيد هام من النمو الاقتصادي.

(3) تعزيز وتقوية "قُدُرات اليقظة" والاستشراف فيما يخص السياسة التجارية الخارجية: لتصحيح بعض الاختلالات، عبر تحديد تدابير قانونية واقتصادية لتدعيم القدرات المغربية فيما يخص القيادة.

(4) تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة الخارجية من خلال ما يلي:

(أ) ملاءمة الترسنة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية مع واقع ونتائج اتفاقيات التبادل الحر؛

(ب) تبسيط مساطر التجارة الخارجية خلال التصدير وأثناء الاستيراد بوضع آلية للشباك الوحيد واعتماد "اللامادية" الوثائق والمساطر وتبسيط العلاقة مع الإدارة.

وبناء على ما سبق، فإننا نتساءل عن الوعاء المؤسسي الأمثل لقطاع التجارة الخارجية من أجل قيادة مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر؟

ثم هل يجب إدراجه مع قطاع الصناعة؟ أم أن موقعه الطبيعي مع وزارة الخارجية والتعاون ضانا بلورة رؤية شمولية مُتجانسة مع امتدادات ثراية تُتمثلها سفارتنا المتواجدة عبر العالم.

في الأخير، نترح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للقيادة وتبعية وتقييم اتفاقيات التبادل الحر.

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القطاعية، وتحقيق التّجانس ما بين السياسات القطاعية، لتثمين وتنوع العرض التصديري الإنتاجي؛ وهنا نذكر أن المغرب يتوفر على إمكانية تنوع 600 منتج جديد للتصدير، تتوزع بين الفلاحة والصناعة الكيماوية والتّعدين وغيرها.

ثانيا: العمل على صّمان تّفين وضبط تدفّقات أحسن للواردات لتثليل العجز التجاري، عبر إرساء محدّدات وقواعد معيارية مع تعزيز التّرسنة القانونية والتنظيمية لمراقبة الجودة والمطابقة للمعايير، حماية من الممارسات الاختيالية، باعتبارها إحدى أهمّ تّمظهرات القطاع غير المتّظم الذي يخرق الاقتصاد المغربي، ويحدّ من تنافسية المقاولات.

ثالثا: تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال: لتشجيع الاستثمار، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز منظومة العدالة، ومكافحة الفساد، والولوج إلى التمويل خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصّغرى والمتوسطة والصّاعدة، مع تحسين المرونة على مُستوى علاقات أطراف الشّغل والحماية من المخاطر الإدارية.

وهنا نتساءل، ماذا عن أسباب التأخير في تفعيل مشروع ميثاق الاستثمار الجديد الذي استشرّفنا حُطوطه العريضة والذي ركّز على القطاع الصناعي بصفة خاصة، بدّل أن يشمل "الفعل الاستثماري" بصفة عامة؟

إذ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الساحة الوطنية والدولية متغيرات جذرية، تشهد بعض القطاعات طفرة نوعية مسجلة إنجازات غير مسبوقة، على مستوى التصدير، منها قطاع السيارات والطيران، لم تعرف قطاعات أخرى نفس المواكبة ونفس الآليات التأهيلية مع العلم أن لها من المؤهلات ما يجعلها تساهم بشكل هام في دينامية التصدير والتشغيل والاستثمار.

رابعا: يتعين في نظرنا، إقرار أربع (4) مراكز، ذات صلة بالقيادة والحكومة في إطار السياسة المتبعة في قطاع التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

(1) عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر، الأمر الذي يتطلب:

(أ) توفر المغرب على رؤية شمولية ومندجة فيما يخص القيادة والحكومة بسبب تسجيل قُصور في إطار التنسيق بين القطاع العام والخاص؛

(ب) النظر إلى الشق المؤسسي؛ بتفعيل رؤية تقتضي توفير إطار للتنسيق الملائم وتقديم اقتراحات وإجراءات لمواجهة الاختلال الهيكلي للميزان التجاري؛